

UNIVERSAL
LIBRARY

OU_190163

UNIVERSAL
LIBRARY

جَمَاعَاتُ نَيْسَابَغ

ثَوْدَةَ عَلِي بْنِ عَبْدِ اللَّهِ هَمِيرِي

1864

ترجمه

مجمعة من كتابه الدولة للشؤون الثقافية

٩٦٥٥٣
غ ت

OSMANIA UNIVERSITY LIBRARY

Call No.

٢٠٠٤ / ٩٦٥٥٠٣

Accession No.

٣٨٤٢

Author

عائدا جاجان

Title

١٨٦٤ - شوره على بن خذاف

This book should be returned on or before the date last marked below.

١٩٦٥

المكتبة التاريخية

- 2 -

جَنَانُ غَانِيَاةَ

ثَوْدَةَ عَلِي بْنِ غَزَالِهِمْ

1864

ترجمته

لجنة مكتبة الدولة للشؤون الثقافية



1965

جَنَاتُ يَسَّاجٍ

ثَوْرَةُ عَلِيٍّ بْنِ عَلِيٍّ

1864

جميع الحقوق محفوظة

ثُورَةُ عَام 1864

ثُورَةُ بَنِّ عَزَاهُم

وهو الباب الخامس من كتاب

أصول الحمايل في نسب البلاد التونسية

تأليف

جان غانبارج

ترجمة

لجنة من لئابة الدولة للتوثيق والمحافظة

البَابُ الْخَامِسُ

تَوْدَةِ عَامِ ١٨٦٤

1 - أسباب الانتفاض

فوجئت الحكومة التونسية في ربيع سنة 1864 بقيام ثورة ستّتها عدّة قاتل . لم تلت في ظرف اسابيع قليلة ان عمّت البلاد بأسرها . وقد كان سببها المباشر الترفيع في الضرائب . بيد انّ العصب الشعبي كانت له أسباب أعمق من ذلك وأبعد أثرا .

فالاصلاحات المتأثرة بالتطور الاروسي التي ادخلت على السلاط . والتنظيم الجديد للادارة والقضاء . لم يتقبّل الشعب جميعها بارتياح . واصطدم مصطفى حرّنه دار في مقر الحكم بباردو بمعارضة من قسّم جماعة من الاعيان المحافظين بعضهم من حاسية الباي وبعضهم من دوي قرناه . لكنّه لم يعأ بهذه المعارضة ولم يتأثر لها علما منه بانّ الباي في شغل شاعل عن شؤون الحكم وغير مهتمّ الا بالفسوق والفحور .

بحيث انّ الجوّ قد خلا لمصطفى خربه دار واستطاع ان يكون الحاكم بأمره في البلاد بعد ان نجح في إبعاد كلّ المنافسين له والطامعين في الحلول محلّه . حتّى انّ حمودة (1) ناي المحالّ الذي هو شقيق محمد الصادق ناي والذي كان الوحيد الذي يقدر على مضايقة ذلك الوزير قد ادركته الميته فحأه في شهر اوت 1863 .

وقد اثار هذه الميته المواجهة التي أفاد منها الوزير الاول عدّة شكوك وريب في النمس ، وراح الكثيرون يتحدّثون عن تسميم أصيب به ، ورأى بعضهم انّ لحزبه دار صلعا في هذا التسميم .

ولقد كان في الامكان ان يكون لاعتراض الجبرالين خير الدين وحسين على السياسة التي ينتهجها الوزير الاكسر في الشؤون المالية شأن عظيم . بيد انّ هذين الصّهرين لمصطفى خزنة دار ظلال في شبه عزلة داخل المجلس الاكبر ، حتّى انّهما اضطرّا لتقديم استقالتهما والذهاب للخارج حيث بقيا مدّة من الزّمن كأتّهما معدان عن القطر

التونسي ، ولم يكن من العسير على مصطفى خرنه دار ان يظفر بمن يحل محلتهما . وقد عمد منذ اكتوبر 1863 الى تأسيس مجلس خاص يضم 25 عضوا ، ومهمته النظر في الشؤون العامة قبل عرضها على المجلس الاكبر . وبذلك تستنى للوزير الاكبر نقل السلطة لمجلس اضيّق من حيث العدد واكثر أنقيادا وطواعية اليه من المجلس الاكبر ، واتيح له بذلك التخلّص — في سر وبدون عناء — من المعارضة التي كان يلقاها من حوله في باردو . ولم يكن الامر كذلك فيما يخص الغضب الذي كانت تعلي مراجله داخل البلاد .

ذلك بان العمال والخلفاء والقضاة قد اشدّ حنقهم على الاصلاحات التي احوالتهم ما كانوا يتمتعون به من نفوذ الى محاكم الممالك . وكانوا يغبطون ما اكتسبه المحطوطون الجدد فيما اكتسبوا من ثروات طائلة ، ويمضحون سياستهم الرامية الى احتكارهم الحظوظ وتبديد المالية العمومية واثقال كاهل الشعب بفادح الضرائب .

وكان الشعار الذي اعلنه الاعيان والتف من حوله مصرمو ثورة عام 1864 هو :
« كفانا مجبى — وممالك — ودستورا » .

أمّا الاهالي فكان لغضبهم أسباب أخرى . فمس ذلك ان الاصلاحات الحديدية والمبتدعات الفنية كانت اشدّ تحريكا لمشاعرهم . وبلغ في إثارة حفاظهم من الاختلال المالي ومن الاضطهادات الجبائية التي كادت ان تكون عددهم من الامور الطبيعية التي ألفوها بحكم العادة منذ امد بعيد . وان تدّة تعلق اهل البادية بعاداتهم جعلتهم يخافون من كل مستحدث جديد ، ولو قيل لهم انه لصالحهم . فهم يخشون ان تزداد به حالتهم سوءا ، ويكونوا ازاءه كالمستجير من الرمضاء بالنار . حسبما سبق لهم ان حربوا ذلك فيما مضى ، ولم يرحجوا من تجربتهم الا بكلّ خسارة .

واذا كان الدستور لم ينل من وضعهم الا قليلا فان الاصلاحات العدلية قد تبدت لهم على عجل في صورة بدعة منكرة . لانها تصطرهم ، كلما عن لهم التقاضي . الى المكث في المدينة اياما عديدة ، ولان ما اتسمت به من بطء في الاجراءات وتعقّد في الواجبات والشكليات قد عسر على عقولهم البسيطة قبوله والاذعان اليه . وهم في معظمهم قوم سدّج لا تهمهم المبادئ العليا ولا يقيمون لها وزنا ، بل لا تهمهم الا معرفة ما سيخرج من جيوبهم . وقد يقولون في قرارة نفوسهم انهم ان كانوا مضطرين لا

محالة لدفع الضرائب فالأولى ان يعودوا الى ما كانوا عليه من التقاضي لدى قضاتهم ، الذين وان كانوا يكلّفونهم من الارهاق ما لا يقل عن قضاء الممالك البغيضين اليهم . الا ان فصل التوازن لدى قضاتهم اسرع واقلّ عناء .

ولقد تلقى اهل المدن والارياف ترميم حنايا زغوان بادىء ذي بدء بمزيد من الترحيب والرضى . واعجبوا بالماء النмир يتدفق فيها ومنها غزيرا . الا ان سكّان العاصمة قد سخطوا حين علموا ان سيمرض عليهم ثمن لاستهلاك ذلك الماء . وسكّان الارياف قد ساء لهم ان يروا فرق الحراسة تصدّهم عن صرف مجاري المياه لعائدتهم . وسرعان ما اقلقت فرحة الجميع كدرا من انجاز اعتبروه مؤديا بالبلاد الى الابهيار .

ولم يكند يلفت الجهار البرقي الانطار في مستهلّ وضعه ، داخل البلاد ، حتى اعتبرته القبائل الرّحل في عداد الاختراعات الاحنية العائدة بالشؤم على البلاد . كيف لا ومن طوابع نحسه انه يمكن خيالة الباي من الوصول بسرعة مدهشة لاي مكان يكون قد جدّ فيه ما يلزم قمعه من الاضطراب ؟ ولقد يبدو انه من اليسير عليهم قطع الاسلاك البرقية ، الا ان الذي كان يقيد ايديهم عن ذلك علمهم بان عاقبة سعيهم ستكون عقابا صارما جماعيا واستعجالا ينهال عليهم في صورة غرامات مالية وجلد لا يسلط على الفاعلين وحدهم بل كثيرا ما ينال حتى الابرياء .

لقد كان الغصب كامنا في البلاد كمون النّار في الزّند ، ولكنّه كان ملموسا . وان الذين كانوا ينصحون في ضرامه هم المشايخ والاعيان الذين غاطهم استلاب جانب من نفوذهم . وقد شهد بذلك ملاحظ بصير وهو القائمقام كامبون (Campenon) الذي عاد لتونس في 27 فيفري 1862 بعد غياب عنها دام ثمانية اعوام ، واستأنف ادارة المدرسة الحربية بباردو التي كان قد باشروا من سنة 1850 الى سنة 1854 في عهد احمد باي . وقد عبّر عن اندهائه للتعبيرات التي طرأت على البلاد ، ووصف في رسالة مسهية وجهها لوزير الحرب في فرنسا حالة القلق والحنق الدفين التي كانت تسود البلاد التونسية ، ومما جاء في رسالته قوله : « ان الاعرابي يطلب من سادته ألاّ يثقلوا كاهله بفادح الضرائب وان يسوسه اقلّ عدد ممكن من المأمورين وان تكون العدالة التي تطبّق عليه على مقربة منه وذات اجراءات سريعة وخالية من التشعّب .

ولا شيء من هذا يوحد اليوم . فالبلاد قد أثقلت كاهلها الديون من جراء انجاز عدة مشاريع كبرى للاشغال العمومية التي اقدمت عليها في عجل تلك الحكومة المتينة . ولا توجد بلاد كالبلاد العربية يشعر فيها دافع الصرائب برد الفعل العنيف الحاصل من ضيق حاله المالية .

ومن جهة اخرى فانّ الاعرابي كان تانعا فيما مضى اداريا الى العامل ، وعدليا الى القاضي . وكان له حق الالتجاء في آخر الامر الى الباي . وكان — حسب عبارة تصورية فريدة في نابها — غير مأكول الاّ من حابت رحلين فقط . امّا اليوم وقد انتقلت معظم حصاص نظر العامل والقاضي الى المحاكم فقد اصبح مأكولا من طرف سائر اعضاء تلكم المحاكم . ولقد كان يقابل بالحضوع والامتنال احكام العدالة المحلية لانّ احراءاتها كانت سريعة ولم يكن يضطرّ لتعقيها لدى الباي الاّ في الحالات الاستثنائية التي تكتسي شيئا من الخطورة . امّا اليوم فان الساكن بقابس . التي هي على بُعد ثمانين فرسحا من تونس . اذا شاء ان يعقّب حكما اصدّرته ضدّه محكمة الجهة التي ينسب اليها . كان اراما عليه ان يذهب لتونس . وبعد ان يتكبد في ترحاله النفقات الطائلة يجد نفسه محروما من حقّ كان يتمتع به . ونعني به امكان بسط ظلامته على مسامع الباي مباشرة . وليس له في هذه الحال الاّ انتظار ما عسى ان تصدره في شأن فضيته لجنة اخرى منتقاة عن المجلس الأكبر . ومتركبه من نفس اولئك المماليك المبعوضين . فهبي التي تثبت ما تشاء وتمحو ما تشاء من الاحكام . وعملها في هذا الشأن شبيه بعمل محاكم النقص والابرار .

ادن فكلّ شيء قد تغيّر بعتة في عادات ذلك الشعب العربي الذي ألف الاستقرار . وهذا ما يمسّر كون بدور الغضب لم تلبث ان اثمرت ذلك الاضطراب المعلوم .

فمن ذلك انّ وفدا من سكّان العاصمة التونسية يصمّ زهاء الف ومائتي شخص قصد منذ بضعة اشهر قصر باردو حاملا رايات الاولياء الصالحين الذين هم مناصب التبرك والتبجل من طرف الشعب . وطلبوا الى الباي ان يذّهب عنهم المستحادثات من البدع ويأذن بتحجير تصدير الحبوب . فما كان من الباي الاّ ان أعرض عن طلبهم واصدر امره برج قادة الحركة في السجون . ولو استجاب لطلبهم لحدثت — بدون شك — اضطرابات خطيرة تكون اولّ ضحاياها الاحياء الاروية بالعاصمة .

ولم يفت الممالك جريا على سياسة المراوغة التي هي ديدنهم ان يُوقروا في ادهان الاهالي بانّ الاصلاحات التي لم تحرز على رضاهم واثارت احتجاجهم ليست من صنع اولئك الممالك بل هي من تدبيرات النصارى ، وانّ قنابلهم هم الذين فرضوها علينا عسبا عنّا . قائلين لهم « ان ليس لكم بدّ من قبولها والرضوخ اليها . الى ان يبدّل الله الاوقات بخير » .

وقد اشار كمبيون ايضا الى تساؤل تأثير الاروبيين قائلا « ان التدخّل المباشر من طرف القناصل لدى الباى لم يبق له اثر اليوم . ضرورة انّ الباى لم يبق كما كان الحاكم بأمره . ولم تعد تلمس منهم مشورة ولم يعد يسمع لهم قول . بل انه ليكفى ان يتدخلوا في امر منّا لكي يسمّى ذلك الامر بالتسلّ وتحصل فيه عكس ما يشاؤون . وفي كل اسبوع تقطع الاسلاك البرقية وتحطّم فواب مجاري المياه ، وادا اشتكى القناصل ساء أثر هذه العمال اجابت الحكومة . انها اصدرت تعليماتها للنشظة لكي تقبض على الجناة . ولا تستطيع بمقتضى الدستور أن تعمل اكثر من ذلك لانّ تطبيق قاعدة المسؤولية المشتركة على القناصل امر تأباه المدينة ولا تقرّه الاّ حالة الهمجية .

وعلاوة على ذلك فادّ هناك شائعات شائنة كانت تروج في البلاد . ومؤدّاها انّ حزه دار فد باع القطر التونسي للفرنسيين . ومن الادّلة لعدم هذه الشائعات واتّأيد ذلك التواطؤ بين الورير الاول التونسي وبين فرنسا . ما كان يحري انجاره من الاسعال الكبرى ، وكذلك القرض الذي التمس من « ارنجسي » . وكان العمّال او الحلفاء يبرّرون شعهم مستشهدين بالملايين التي كانت تنحدر لجيوب الاجاب ، وكان الاعوان الانكازيون يؤجّجون صرام العصبة الشعبي بما يروّجونه من وشايات صدّ الفرنسيين فهم يقولون : « ينبغي ان يبيّن للشعب (اي الشعب التونسي) شدة وطأة الضرائب وتقل الديون ووفرة المصاريف العمومية انتي لا نسبة ولا مناسبة بينها وبين طاقة الاهليين . والتي مصدرها الحقيقي سياسة التدبير التي يملكها كبار الموظفين . بحيث انّ العرض من هذه الدعاية هو استثارة التعصّب الديني الكامن في نفوس المسلمين ، وإشعارهم بانّ النصارى هم السبب الحقيقي فيما حملوا آياه من تضحيات مالية . فمن ذلك انّ بناء السزل القنصلي لمرانسا تنوس والاشعال التي اجريت بالمرسى وترميم حنايا قرطاج قد ندّد بها اسوأ تنديد ، وانتشر خبرها حتى الى اقاصي جهات المملكة باعتبار كونها السبب الاصلي

للفائقة المالية التي تعانيها البلاد التونسية . ومن شاء ان يبحث عن تقلص العطف المحيط بنا ، فليعلم ان هذا هو مصدره .

ومنذ اواخر سنة 1861 تكاثرت الحوادث في البلاد ، وتضاعفت جرأة القبائل المتاخمة للحدود في غاراتها على التراب الجزائري . امّا في الداخل ، فالعشائر في صراع بعضها مع بعض . فهي تقطع السائلة وتقرض المغارم على القوافل . ويستفاد ممّا استحلصه ليون روش ان العمال الذين لم يرضوا عن الاصلاحات قد عمدوا لعض الطرف عن الاضطراب الذي هو الحالة الطبيعية للأعراب اذا لم تقبض عليهم يد من حديد . وبذلك قد ارادوا ان يقيموا الدليل على ما فيها من عيوب . فتكاثرت الاغتيالات والسرقات ، وانقصت جموع غفيرة من العشائر او عشائرها على جيرانها قصد السلب والنهب ، وعسر على الحكومة استحلاص الضرائب . وظهر نقصان المداخل الجبائية في كل مكان . وما كان باي المحالّ حدوده لينجو من مأرق وقع فيه في الجبال الواقعة غربي القطر الا بفضل تدخل كتيبة فرنسية ادرسته من ناحية القالة .

وتكرّرت الحوادث على الحدود . ففي شهر جوان 1862 كان المارشال نليسسي (Pélissier) يواجه غارات تونسية صوب الجزائر . وقد اضطّر اثر هجوم شنه اولاد بوغانم لردّ الفعل بتوجيه حملة عسكرية لثراهم ، وأشار قنصل فرانس في الحريف الموالي لوقوع معارك وغارات اخرى في نفس تلك المنطقة . وتجددت هذه الحوادث في السنة الموالية وكانت اشدّ عنفا من التي سبقتها بما افضى الى تدخل حديد من طرف الجيوش الفرنسية في التراب التونسي على مقربة من تالة في شهر جويلية 1863 . بيد ان هذا التدخل لم يكن له اثر يذكر وكان حظه شبيها بالذي حصل للحملة العسكرية في السنة السابقة .

لقد كان من العسير على ليون روش ان يعترف بخطأه علانية ويعلم اخفاق سياسة الاصلاحات ويشهد تنقهقر نفوذه بقصر باردو . بل كان يعزو ما اصاب الشؤون العامة من عطل لتدبيرات مستشارين متعصبين امتال حسين وخير الدين اللذين اصبحا من المعادين لفرانسا . وقد استغرب المسؤولون بالوزارة الحارحية الفرنسية كيف انقلب قنصلهم على عقبيه ، واصبح اليوم ساخطا على من كان يشيد بذكورهم منذ عامين ومتهما الفرنسيين المستوطنين بتونس بعدم الثبات على المبدأ من اجل كونهم استنكروا الدستور بعد ان كانوا قد رحّبوا به واستحسنوه .

وبعد ذلك بقليل بارح ليون روش البلاد التونسية وابحر لفرانسا في جويلية 1863 تاركا ادارة القنصلية لاحد المتربّصين بها وهو المسمّى مولان (Moulin) . ووضعت الحكومة الايطالية من جهتها حدا للمهمة العسيرة التي كان يقوم بها نائبها الشوفالي بنسا (Bensa) وعوّضته على رأس القنصلية بقامباروتا (Gambarotta) الذي قال عنه مولان انه ترك في تونس اثرا طيبا عندما كان يباشر مهمة نائب قنصل .

وفي تلك الاثناء انفسح المجال لقنصل انكلترة ريشار وود (Richard Wood) ليكون له المقام الاول من حيث الخطوة والاعتبار .

وما كان لقنصل فرنسا الجديد شارل دي يوفال (Charles De Beauval) الذي نزل بميناء حلق الوادي في غرة نوفمبر 1863 ان يحظى بمثل النفوذ الذي أحرزه زميله الانكليزي مع انه لم يكن حديث عهد ببلاد الاسلام ضرورة انه بآثر مهام قنصلية الاسكندرية طيلة ثلاثة اعوام . ولما سمى بينو زاپر (Buenos - Aires) رفض هذا المنصب وظفر عوضه بقنصلية تونس بفضل توصية صدرت لعائده من مدام كورنو (Cornu) لدى الامبراطور . وكان دي يوفال (2) قليل الاتزان وعصبي المزاج تسدو عليه الكبرياء ويصدر عنه الغليظ من القول . بيد ان ما حطى به من عطف نادر جعل منه خير من يوثق به لدى الامبراطور . ولقد استنسخ كل التقارير الموجهة الى دروين دي لوي (Drouyn Du Lhuys) وابلغها الى مدام كورنو واذاف اليها رسائل شخصية ضمنها تصويرا مباشرا وبكامل الدقة لكل ما له صلة بالناس وبالاّشياء (3) .

وفي شهر سبتمبر 1863 قرّرت الحكومة التونسية تعميم الاداء الموظّف على الرؤوس والمعروف بالمجبى ، وسحبه على كافّة الرعايا التونسيين على اختلاف معتقداتهم الدينية وطبقاتهم الاجتماعية ، وقد كان معفى منه سكان العاصمة والمدن الكبرى ، وهي القيروان وسوسة والمنستير وصفاقس ، وكذلك الموظفون والعساكر والطلبة والعلماء ويهود الحاضرة . وبعد مضيّ ثلاثة اشهر على قرار التعميم صدر الاذن بمضاعفة مقدار الاداء المتحدّث عنه ، حيث رفع لاثنين وسبعين ريالا في اغلب الحالات (بصفة عامة) ، في حال ان المداخيل الجباية الموظّفة من قبل لم يقع التوصل الى خلاصها بأكملها ، وامتنع اهل الجريد من دفع الاداء ، بينما اجتازت قبائل من العرب الرحالة الحدود التونسية وحطّت رحالها في التراب الليبي .

ومما لا ريب فيه انّ هذه الزيادة في الضرائب لم يكن يبرّرها ايّ نموّ اقتصادي في الوضع التونسي السائد في ذلك العهد . والدليل على ذلك هو ان المساحات التي بُذرت في عهد الباي السابق كانت عبارة عن ستين الف ماشية تربية بينما المساحة المزروعة اليوم لا تتجاوز الاربعين الف ماشية . ولقد توقّع دويوفال حصول قلاقل من جرّاء هذا الازهاق فأخذ على نفسه ارسال مكتوب على معنى النصيحة الى الوزير الاكبر مصطفى خزنة دار بتاريخ الخامس عشر من شهر ديسمبر ، بيد أنّ هذا الاخير تقبّل المكتوب بشيء من السرودة (4)

ولم يتأخّر دروين دولوي من جهته عن معاتبة القنصل من اجل سلوكه الذي وصفه بانه فُضولي (5) ولا داعي له اصلاً ، الامر الذي خيّب آمال دويوفال وجعله يشعر بجرح عميق اصاب كبريائه . وسرعان ما القى تبعه فشله على عاتق خزنة دار وصار منذ ذلك الوقت يكره له الحقّد والبغضاء ، وظهر اثر ذلك حتى في مراسلاته الرسمية للوزارة الخارجية الفرنسية .

على انّ القنصل الفرنسي وان بدا منه ما ينبىء بقلّة الكياسة في مخاطبته الوزير الاكبر التونسي فانّ الاحداث قد كانت مصدّقة لما توقّعه ، إذ كانت المجبى محلّ سخط من كافّة افراد الشعب ، والدليل على ذلك هو أنّه بمجرد ما سعى اعوان الباي في استخلاصها انطلقت الثورة من عيالها .

2 - تطوّر الثورة

ففي يوم 10 مارس 1864 وردت برقية من جان ماتيسي (Jean Matter) العون القنصلي لفرنسا بصفاقس (6) تميد اتفاق كلمة القبائل على الامتناع من دفع الأداء الجديد على قاعدة 72 ريالاً . وسبق لبني زيد ان اعلنوا الامتناع من دفع الاداء المتحدث عنه بالرغم من وجود المحلّة بين اظهريهم بقيادة سي سليم ، وما زالوا متردّين حتى في الوفاء بالمقدار القديم الذي هو 36 ريالاً . ولا تلبث ان تتحد صفوف العاضيين من كافّة القبائل عند اول اشارة تنبئ بانطلاق ايّة محلّة تكون مهمتها استخلاص الاداء .

وهذا عامل الجزائريين المستوطنين بالكاف يصرّح في 14 مارس بان اولاد بوغانم والفراتيش قد اغاروا على اولاد يحيى بالجزائر ، وان كافّة القبائل القاطنة على مقربة من الحدود هي في حالة اضطراب ، وتبدي سخطا عظيما على الحكومة ويسود البلاد جوّ من الهيجان بسبب اداء الاثنين والسبعين ريالاً .

أ (ثورة القبائل

انطلقت الثورة من الاعراض وامتدّت للجريد ومنطقة القيروان ، وانتشرت غربى الكاف وادركت في شهر افريل ضفاف وادي مجردة . ففي اقلّ من شهر كادت الثورة ان تعمّ كافّة اطراف البلاد . وفي اثناء ذلك كانت القوارب تترى من مالطة محمّلة بالبارود الانكليزي الذي يدخل البلاد جهرة بالرغم من تحجير دخوله ، وكان عرب القبائل الشاقّة عصا الطاعة يتعاونونه من التجار اليهود المستقرّين بالمدن الساحلية ، وكانت القوافل التي تستطيع دون غيرها السير في امن وأمان تحت حراسة الثائرين انفسهم هي التي تكون حمولتها امّا البارود او الرصاص . وأخذ الاعيان زمام الحركة في عدّة جهات ،

ولاذ العمّال والخلفاء بالفرار او احتجبوا عن الانظار ، واستولى الثوار على طوابعهم ، ونهبوا مطامير حبوبهم ، وتبادلوا بينهم الايمان المغلطة من حول موائد الطعام على الثبات الى النهاية فيما هم بصددده وعلى البقاء متّحدين حتى يفوزوا بالمرام .

وقد تولى قيادة الثورة في جلاص رجل من ذوي البيوتات يقال له السبوعي بن محمد السبوعي . وفي بطن رياح تولى زعامتها ابن دحر . اما غربي البلاد فالذي ثبتت له الزعامة هو رجل من ماجر يحسن القراءة والكتابة يدعى علي بن غذاهم والظاهر ان ذلك حصل له بفضل التأييد الذي حظي به من طرف طريقة التجانية التي لها مكانة كبيرة في تلك الجهة .

ويبلغ علي بن غذاهم من السنّ خمسين عاما في ذلك العهد ، وكان ابوه قاضيا بـماجر ، ويقال انه مات مسموما من يد عامل الجهة العربي البكوش السهيلي .

وقد تلقى علي بن غذاهم نصيبا من التعليم بجامع الزيتونة ثم استكتبه العربي البكوش . وحسبما يلوح فان قبيلة ماجر هي اول قبيلة اطلقت عليه لقب « باي الشعب » . وما لبث ان امتد نفوذه للقبائل المجاورة كأولاد عيار والفراشيش وونيفة حتى صار الزعيم الاعلى للثوار .

وكانت البرقيات الفتصلية تترى من اسبوع الى آخر وكلها تشير لانتشار الحركة الثورية ، فتقول مثلا : « ان مدينة الكاف قد وقع السطو عليها ونهب بها ستة دكاكين وانقطعت المواصلات بضواحي القيروان . اما بجهة قابس فان المحلة التي يقودها سي سليم قد طوقها الثوار . وعلى مقررة من الحدود التونسية الطرابلسية دارت معركة بين قبيلتي النواثل وورغمّة اسفرت عن الف وثلاثمائة بين قتل وجريح ما زالت جثثهم واجسادهم ملقاة على الارض . وما زالت قطعان المواشي التي على ملك الباي عرضة للنهب . وما زالت اللصوصية تعيث فسادا في كل مكان ، وتعطلت حركة القوافل ، او اذا كان لا بد لها من التنقل اضطرت لسلوك غير الطرق الجادة ، وهي اطول بكثير مما اعتادت سلوكه فيما مضى .

وما زال داخل الايالة في حالة غليان . فمجاز الباب قد شهدت معارك عنيفة ، وباجة ذات المزارع الخصبة قد نهب ، ولم تسلم الضواحي القريبة من الحاضرة التونسية اذ اغار الثوار على ضيعة لخزنه دار فبدّوا ما بها شذر مذر ، وهذا ما حصل ايضا لقصر احد الجنرالات على معنى الانتقام منه لانه كلّف بمباشرة عملية قمع الثورة

كلّ ذلك يجري والحكومة تتظاهر بعدم الانزعاج ويبدو أنّها تعتقد أنّ المارك الدائرة رحاها في البلاد هي نتيجة نزاع عادي بين القبائل ، في حال أنّ الاضطرابات التي ذرّ قرنّها منذ مدّة قد أصبحت ثورة بالمعنى الّاتمّ ، ونودي بعلي بن غدام الشريف زعيم اولاد ماجر بايا على منطقة الكاف . واصبحت الكلمات التي يكثرون ترديدها في كلّ آنّ وحين هي الآتيّة : « لا مجبى بعد اليوم . ولا ممالك ولا دستور ! » . ولحدّ الآنّ لم يسيطر التعصّب الديني والنهب — ما عدا بالنسبة لبعض وقائع شاذة — على حركة الثوّار التي عمّت البلاد وامتدت حتّى الى النواحي التي لا تبعد عن تونس العاصمة الا بقدر مسيرة ساعة زمنيّة .»

وقد رجع لباردو على جناح السّرعة كلّ العمّال الذين ارسلهم الباي لولاياتهم قصد استخلاص الضرائب وهم الجنرال حسين آغة ناجة وعاملها ، واحمد زرّوق عامل الجريد ، وادراهيم بن عبّاس عامل دريد ، والجنرال رشيد عامل القيروان وحلاص . واذا كان هؤلاء قد نحووا من الموت برجوعهم على اعقابهم فإنّ الجنرال فرحات عامل الكاف واولاد ونيفة كان اقلّ حظّا منهم اذ لقى حتفه في 16 افريل اثر معركة دارت بينه وبين الثوّار من اولاد ونيفة فيما بين تبرسق والكاف ، وقد دارت الدائرة عليه بعد مقاومة استبسل فيها مع فئة قليلة من انصاره . وبعد ان تخلّى عنه مائة وخمسون من الصباحية الذين كانوا من جملة حرسه .

وفي 22 افريل افاد وود أنّ التمرّد قد أصبح عامّا . وأنّ المواصلات قطعت بين تونس وسوسة وأن الثّوار قد استولوا على القيروان . وطالب بارسال بواخر حربية للنقط المهدّدة اكثر من غيرها بالخطر ، مخافة ان تنقلب الثّورة الى جهاد ذي صبغة دينية قد يفضي الى الاجهاز على التّصارى .

وقد قطعت الاسلاك البرقية منذ اوائل شهر افريل ولم يكن من الممكن التفكير في ارجاعها لمعتادها نظرا للأخطار المتوقّع حصولها للأعوان القادرين على اصلاحها ، وعمّ الاختلال كامل الجهاز البرقي وانقطعت الصلة بين تونس والجزائر . وفي مدينة الكاف كان مستخدمو البريد الثلاثة وهم من الفرنسيين محصورين وسط جماهير من المسلمين المعادين ويوشك ان يفتك بهم في كلّ آنّ وحين . فاوفد لهم الجنرال ديهو (Desvaux) قائد دائرة سوق هراس رسولاّ امينا تمكّن من انقاذهم وحملهم معه الى الجزائر سالمين .

امّا في السواحل فكان الوضع اقلّ خطورة . ذلك لانّ المدن التي استنكرت مضاعفة المجبى مثلما استنكرته البوادي لم تشأ ان تقف معها في صعيد واحد من حيث المقاومة المسلّحة . وكانت مدن سوسة والمنستير وصفاقس تعتمد على اسوارها لصدّ غارات العرب الرحّل او سكّان القرى الساحلية عليها قصد النهب . بيد انّ حامية سوسة التي كان عليها المعولّ لحماية الدمار قد اصابها الانهيار، وبعد ان كانت تعدّ خمسة آلاف مقاتل لم يبق بها الاّ مئتان . ولاذ الآخرون بالفرار . فلزم الالتجاء لتنظيم دوريات من طرف السكّان لحراسة الامن . وفي اثناء ذلك كانت كافّة قرى الساحل في حالة تمردّ . وكان البدو والحضر على اتفاق لنهب الاجنّة واختطاف المواشي التي يملكها اهل المدن . ونهبت في 25 افريل مدينة المهدية التي لا سور يحوطها ويحميها حيث اغار عليها اهل القرى المجاورة لها .

كلّ هذه الاحداث قد فاجأت الحكومة كما هي العادة ولم يكن لها من العدّة ما تجابه به مشاكلها . فما عدا ما عندها من الصبايحية الذين لا يصحّ اعتبارهم بمشابه عسكر نظامي ، كان تحت يدها زهاء الثلاثة او الاربعة آلاف من عساكر القرعة منهم كتبية واحدة منظمة نوعا ما ومستقرّة تنونس العاصمة . ولا قبيلَ لهؤلاء بالوقوف في وجه حركة الثورة وقوفا جدّيا ومُجديا . ولهذا قد اضطرّت مرّة اخرى لاستدعاء قدماء العساكر الذين سرحوا من الخدمة منذ زمان . وهم الذين اشار اليهم كمبنون قبل عامين بقوله في حقهم : « انّهم يعدّون الفين او ثلاثة من العساكر الطاعنين في السنّ وعلى حالة يُرثى لها من حيث الملابس » . وقال في حقهم بروادلي « انّهم اقدر على زرد الاصواف منهم على الوقوف في وجه اهل البادية التونسية البواسل » .

ومن جهة اخرى فانّ مصطفى خزنه دار قد اشعر دي بوفال في 14 افريل بانّ الحكومة قرّرت الاستغناء عن خدمات القائمقام كمبنون رئيس البعثة العسكرية الفرنسية (7) .

ولتهدئة روع البلاد اصدر الباي منشورا مؤرّخا في 21 افريل 1864 يقتضي الغاء مضاعفة المجبى وكذلك اصلاح العدلية . ويتضمّن ايضا وقف العمل مؤقتا بما جاء به عهد الامان .

ب) قدوم الاساطيل الاروبية

ارسلت الحكومات الانكليزية والفرنسية والايطالية سفنا حربية للايالة التونسية استجابة لنداء قناصلها وقصد حماية رعاياها . ففي 14 افريل حلت الكروية الانكليزية فيرفلي (Firefly) بميناء حلق الوادي ، وحلت على اثرها في 25 وفي 26 افريل كروية وفراطة ايطاليتان وباخرتان انكليزيتان وكذلك سفينة حربية فرنسية . ولم تكن هذه السفن الا بمثابة الطلائع لقوى اهم واعظم ستأتي فيما بعد . وفعلا فما ان حل يوم 28 افريل حتى قدم اسطول فرنسي تحت قيادة كاهية الاميرال دربنغم (D'Herbinglem) والقي مراسيه بميناء تونس ، واسرع الايطاليون من جهتهم بارسال ثلاث سفن حربية تحت قيادة كاهية الاميرال ألبيني (Albini) .

وبمجرد حلول هذه القوّات البحرية انتظمت فيما بينها دوريات الحراسة ، واخذت الوحدات الخفيفة منها تنتقل من مرسى الى مرسى في السواحل الشرقية التونسية . امّا في كلّ من مرسى سوسة وصفاقس فقد رابطت عدّة كرويات وفراقات ليلاً نهاراً لتكون على اهبة نقل العائلات الطليانية والمالطية القاطنة بالاحياء الافرنجية اذا دعت الحاجة الى ذلك . وكانت سفن الخمر وسمن الاسذار تروح وتغدو بين مواني قابس والمنستير والمهدية ، ومهمتها ربط الصّلات بينها وبين العاصمة والمدن الساحلية الكبرى ، ونقل البريد ، وحمل اعوان الباي واللاجئين الذين يرغبون في العودة الى تونس العاصمة او في الذهاب الى أوروبا . امّا معظم الاساطيل فقد لبث مرابطا بميناء حلق الوادي على استعداد للتدخل عند أوّل اشارة . ومع ذلك فان وجودها لم يكن كافيا لتسكين روع الجالية الاروبية خصوصا وقد ظهرت في اوائل شهر ماي بعض عصانات من الفلّاء في احوار العاصمة التونسية ، فكان لهذا الخطر المهدّد وللأنباء الواردة عن النهب والاضطراب اللذين انتابا عدّة مدن ساحلية — وهي انباء مبالغ فيها كثيرا — اثرٌ في اشاعة جوٍّ من الفزع في العاصمة . حتّى كانت الباخرة البريدية الايطالية التي تأتي الى تونس كلّ يوم اربعاء يغمرها سيل من العائلات الطليانية والمالطية وعلى الاخصّ الاسرائيلية التي كانت تسعى لمغادرة القطر التونسي طلبا للنّجاة . ومن جملة من لاذوا بالفرار في 8 جوان القائد نسيم القابض العام للحكومة التونسية الذي خان ما اؤتمن عليه وحمل معه زهاء العشرين مليوناً من الاموال التي استحلّها ووضعها في مأمّن من اعين الرقباء (8) .

لقد استحكمت الآن القطيعة بين قنصل فرانسوا وبين خزنة دار ، واصبح العداء سافرا بينهما . فكان دويوفال ينتهز كلّ المناسبات وكلّ التعلّات لاقلاق راحة الوزير الاكبر التونسي ، معتمدا في ذلك على التأييد الذي يلقاه من كمبنون الذي ارتكب معه خزنة دار منتهى الحماقة والعجرفة ، عند اشعاره بالاستغناء عن خدماته . وقد فقد القنصل الفرنسي كلّ اتزان لشدة حقده على الوزير التونسي ، ويظهر اثر هذا الحقد حتى في مراسلاته للكاي دورساي .

وبالرغم من النصائح التي كان يبديها دروين دولوي في ملازمة الاعتدال لم يبدُ ان مهمته القنصلية كانت شيئا آخر غير براز وصراع مع خزنة دار .

ففي 18 افريل طلب من الباي بشدة ان يوقف العمل بقانون عهد الامان ، وفي 21 منه اعاد الكرة ، محتجا على الاتفاقية المبرمة بين تونس وانكلترا ومطالباً باقالة الوزراء . وكان تقديم الاميرال دربنغم قائد الاسطول الفرنسي للباي في 29 افريل مناسبة انتهزها دويوفال للمطالبة من جديد بالغاء الدستور وعزل خزنة دار . وقد افضى تدخّل الكولونيل كمبنون الذي هاجم بشدة الوزير الاكبر ، لقب تلك الزيارة التشريعاتية ، والمطبوعة امثالها عادة بطابع المجاملة ، الى شجار عنيف مع خزنة دار . حتى انّ الباي صرّح لوود انّ محادثاته مع دويوفال ستنتهي في يوم من الايام لمضاربة بين الطرفين .

ولقد تبادل القنصل والوزير الاوّل عشر رسائل في ظرف عشرة ايام ، وكانت عباراتها اقرب الى الغلظة منها الى التلطف ، بالرغم من عدم خلوّها من صيغ المجاملة ذات الطابع الشرقي . فكان القنصل يعدّد الحوادث ويشير الى الاضطرابات والقلق . حاملاً اوزارها كلها على حكومة الباي . والوزير يجيب بنفي وجودها او بالقاء التهمة في انبعاثها على عاتق الفرنسيين .

وفي اثناء ذلك كانت ترد من داخل الايالة انباء على غاية من الغموض ، وفيها تضارب كبير .

ومّا شاع وزاع انّ كامل التراب التونسي كان منذ اوائل افريل 1864 في حالة تمرّد وانتفاض ، حتى القبائل التي لم يسد منها الاّ الطاعة فيما مضى قد اعلنت هي ايضا العصيان . واجواق المخازنية من عروش دريد ذات المنعة القويّة قد انضست لحركة الثوار .

وبارح معظم العمال مراكزهم ، واستقروا بالحاضرة ، واصرّوا على عدم مغادرتها خوفا على انفسهم من ان يكون مصيرهم شبيها بالذي نال الجنرال فرحات . وكان المشايخ والاعيان يصانعون الثورة طوعا او كرها ، ان لم نقل انّ منهم من سعى في ايقاد شرارتها الاولى وفي تأجيج نارها . اما الحكومة فانتها لم تزل متمسكة ، لاختفاء عجزها ، بسياسة ربح الوقت . فهي تذيب من حين الى آخر انباء استسلام الثوّار ، وتنشر بالرائد الرسمي البلاغات الباعثة اكثر من غيرها الى الاطمئنان .

على ان امتداد الثورة لم يتبعه التوحّد في اتجاهااتها وفي مطامعها . ذلك ان معظم العروش قد لازمت تلقاءها موقفا سلبيا . فاقترنت على الامتناع من دفع الضرائب ، وعلى عدم قبول اعوان الجباية الذين ترسلهم اليها حكومة باردو . وكانت وجهة بعض العصابات التي اعتادت النهب الاغارة على الضواحي المحيطة ببعض مدن الساحل . بيد أن العروش الكبيرة لم تشأ ان تشترك في سعي ثوري يكون موجّها ضدّ العاصمة .

وفي اوائل شهر ماي عقد زعماء بني زيد والهمامة والفراشيش وجلاص ندوة في القيروان انتهت بدون طائل .

ومّا يدعو للاستغراب ان سكان المناطق الفقيرة اكثر من غيرها هم الذين لازموا الهدوء . فاستمرت القوافل على السير في امن وامان ، وتولّت العروش المتحرّكة اكثر من غيرها حراستها .

وفي غربي البلاد استطاع علي بن غداهم ان يفرض سلطته على العروش المجاورة لمنبته ، كأولاد عيار وورتان والفراشيش ، الذين هم مثله من الحزب الباشي الذي ينتمي اليه ايضا معظم اولاد ونيقة ، وهجم في جمع من انصاره على عامل ماجر العربي بن عمار البكوش السهيلي ، متّهما ايّاه بمحاولة تسميمه بايعاز من خزنه دار ، وقتله وقتل كثيرا من اتباعه (9) .

وفي اواخر ماي حاول علي بن غداهم ان يعقد ندوة جديدة بزعماء القبائل في القيروان ، الا انّ هذا المسعى لم يكتب له النجاح ، إمّا للملل اصابعهم او لضعف في الاستعداد بدا من الانصار .

وفي الواقع انّ الثورة أصابها منذ اواسط شهر ماي شيء من التوقّف ، حتّى انّ تونس العاصمة لم تتعرّض لايّ تهديد . ومثلما توقّعه الكولونيل كمينون فانّ الفلاحين كانوا في شغل شاغل عن المشاركة في الثورة ، بحصاد زرعهم من قمح وشعير ، وخرنه في مواقع آمنة . وقد تبعت هذه الفترة من الهدوء فترة أخرى كان فيها العرب الرّحّل مشغولين بتصريف المنتجات الصحراوية ، مقابل ما يأخذونه من الزرع ، وبعد هذه المدّة بقليل ظهرت من جديد المنافسات المألوفة بين القبائل والعروش ، او بين بطون من العروش .

ج) انتفاض السواحل

لقد ازدادت الحالة تعكّراً بالسواحل منذ قدوم البواخر الحربية الاربوية ، حيث عقب ذلك اندلاع لهيب من التعصّب الديني والكراهية للأجانب لدى الشعب ، كانت الاحياء الافرنجية في المدن الساحلية أوّل جهة وصل اليها اذاها ، اذ تحرّكت جموع من الرّعاع الذين هاج هائجهم بسبب ما ألقي في روعهم من قرب نزول الجيوش الفرنسية او الايطالية بتونس ، ووثبو على الاحياء الاربوية واليهودية ، معنيين في نهب ما بها ، ورافضين الخضوع لسلطة الباي ، ومعلنين انهم يضعون انفسهم تحت حماية السلطان العثماني .

فصفاقس قد نهبت في 30 افريل ، واضطرّ سكّان الحيّ الاربوي وعلى رأسهم قناصلهم الى اللّجوء الى كروية انكليزية ، ولم تمض ثلاثة اسابيع على وقوع هذه الحوادث حتّى فرّ عامل البلد هاربا ، وشكّل من بعده الاعيان حكومة وقتية ، ورفعوا عوض علم البلاد اللواء الاخضر الذي يزعمون انّ له صلة بالنبوّة . وامتنع الثوار من قبول الجنرال عصمان مبعوث الباي اليهم . فكانوا يقابلونه بالاهانة ، ويهدّدونه بالقتل ، وينادون في وجهه ليحيى السلطان ! وليسقط الباي ! .

وبعد ان حصل للاربويين شيء من الاطمئنان اغراهم بالعودة الى منازلهم ، اضطروا في 3 جوان الى مغادرتها من جديد ، والالتجاء الى باخرة فرنسية كانت ملقّية مراسيها بميناء صفاقس .

وكانت مدن الساحل اميل للهدوء الذي سادها مدّة طويلة . ويستفاد ممّا كتبه اسبينا (Espina) بتاريخ 5 ماي انّ : « في سوسة كما في المدن الاخرى الساحلية كان خوف

اهل تلكم المدن من ان تقذف مدنهم بقنايل البوارج الحربية مانعا ايّاهم من الميل لتأييد العربان الذين لا يلبث ان ينضم اليهم الرعا ، اي كل من لا يملك شيئا يخاف عليه الضياع ولا يهتم من الدنيا الا السلب والنهب ، وحسبك بان هؤلاء صرّحوا علانية انهم لا يترددون في فتح ابواب المدينة في وجه العربان ، اذا ما أوصدت بدعوى احتياجهم للأقوات التي لا تأتئهم الا من الارياف .

وقد تستنى لكاهية العامل وهو سي احمد بن عاشور المشهور بالحزم ان يحفظ الامن في مدينة سوسة ، مستعينا بالمدفعية وبما بقي لديه من العساكر القليلين . بيد انّه حلّ فرع لا محلّ له في صفوف الايطاليين والمالطيين ، حملهم على ركوب البحر ، وفي مقدّمهم اعوان قنصلياتهم ، بينما الفرنسيون لم يبرحوا منازلهم .

وفي منتصف شهر ماي أرسل الباي الى سوسة العامل ووزير الحرب محمد خزنة دار في مهمّة رسمية ، القصد منها توطيد ما تهلّهل من سلطانه على السواحل التونسية ، لما لهذا الرسول من سمعة طيبة وذكر محمود في الساحل . لكن بالرغم ممّا ابداه من الملاحظة . ومن الوعد بالعمو والامان ، لم يستطع ان يستميل السكّان ، ولم ينجح في تجنيد العدد الذي يحتاج اليه الباي من العساكر . والدليل على ذلك هو ان الثورة قد اندلعت في سوسة في نفس اليوم الذي دارح فيه الجنرال محمد خزنة دار المدينة اي في 31 ماي . وافتك الثوار معاتيج القصبه وابواب المدينة . ومن الغد فرّ جميع الاروبيين على متن الباخرة «غاريبالدي» وارتفع اللواء الاخضر على جدران المدينة .

وبالرغم من صيحات فرع عديدة ، امكن المدينة المنستير ان تبقى في مأمن من النّهب ، وبمعزل عن الاستجابة لنداء الثورة . وبقي سكّانها محافظين على الهدوء نسبيا ، مقتصرين على الامتناع من دفع ما عليهم من الضرائب للدولة ، ومن الدّيون لغرمائهم الاروبيين او اليهود . وكان موقفهم من الثوار يقع وسطا بين المناصرة وبين الحياد . ولم يسمحوا لعاملهم ان يتعدّى حدودا معيّنة من النفوذ ، حتى انّه اصبح اشبه شيء بقاض من قضاة الصلح . ونسجت مدينة المهدية على منوال المنستير . الا ان اهل المهدية عمدوا لبناء سور يحمي مدينتهم من عودة النهب اليهم . وكانت اخطر التهديدات آتية اليهم من قبيل اهل القرى الساحلية ، الذين يدفعهم حسد النعمة التي عليها اهل المدن ، للانتقاض عليهم ، وانتهاب ما يملكون ، وهم يستغلّون عجز الحكومة لاثارة الحزازات القديمة التي غرسها في النفوس

التنافس بين الباشية والحسينية ، بمساندة العُربان بالمناطق المجاورة . وكانت مساكن اشد القرى الكبيرة هيجانا ، ومنها كانت تنطلق كلّ الشعارات المعادية ، وكلّ الحركات التي تستهدف الزحف على سوسة .

اما قابس فقد جعلها موقعها في الجنوب في عزلة عن التأثير بثورة الاعراض . وهذا لم يمنع العروش الثائرة من الانتفاض عليها في 28 ماي عندما شاع نبأ ابحار الجنرال سليم على متن باخرة انكليزية ، حتّى اضطرّ العامل تحت تهديد الثوار ، لارجاع الاموال التي كان قد استخلصها من الاهالي . ومن جربة وردت على القنصلية الايطالية انباء في الثالث من جوان تفيد انتشار الفوضى والنهب في ارجائها ، من جرّاء قدوم عُربان جرجيس للجزيرة ، حيث عاثوا فيها فسادا .

٣ - تدخل الدول الكبرى

لم تكن تقصد الحكومات الثلاث عندما قرّرت توجيه اساطيلها للمياه التونسية الا حماية رعاياها ، وصيانة مصالحهم في الايالة . وهذا ما اوضحته لمثليها بتونس ، وقد اكّدت كل منها نزاهة قصدها بما ادلت به من التصريحات المطمئنة التي خاطبت بها الوزارات الاخرى . فقال دروين دولوي (Drouyn De Lhuys) : « ان الحكومة الفرنسية ارسلت اسطولها لصيانة سلامة رعايانا ، ولا شأن لنا قط في الخلاف الداخلي القائم بين الحكومة التونسية وبين رعاياها . ونحن مقرّون العزم على اجتناب اي نزاع ولو ظاهريا بيننا وبين القنصلية العامة لانكلترة بتونس . وهذا ما اوصيت به م. دو بوفال واكّدت عليه الوصاية في ذلك . واثنا لا نطمح قط للاستئثار باي نفوذ دون غيرنا . ولا هم لنا الا المحافظة على مركز نرى من واجبنا صيانتته وصرف الاذى عنه » . وطلب من الامير دولاتور دوفيرني (De La Tour d'Auvergne) سفير فرنسا بلندرة ان يشعر بذلك الوزير الاكبر الانكليزي لورد روسيل (Lord Russell) . وهذا الاخير قد أكّد من جهته بان الحكومة الانكليزية ليست لها مقاصد مغايرة لتتي صرح بها ممثل فرنسا . وقرأ على الامير دولاتور دوفيرني التعليمات التي وجهها للقنصل وود ومؤدّها انه « ليس لكم في اي حال من الاحوال ان تتدخلوا في الشؤون الداخلية للبلاد التونسية . وبلغني ان الحكومة الفرنسية قد صدر منها مثل هذه التعليمات ، فليكن عملكم منسجما بقدر ما في المستطاع مع عمل زميلكم الفرنسي » . وقد اعطت الحكومة الطليانية نفس هذه التأكيدات ، فقالت : « ان مهمّة القائد العام للقوّات البحرية تنحصر في صيانة مصالح رعايانا . والتعليمات الموجهة له تقتضي التشاور في كل مناسبة مع قوّاد الاساطيل الفرنسية والانكليزية ، والاتفاق على العمل معهم في انسجام تام » .

وفي الواقع ان التعليمات الموجهة للقناصل من طرف وزارات باريس ولندرة وتورينو كانت تتضمن التأكيد عليهم بالاقصاء على حماية رعاياهم ، وبالامساك عن التدخل

في الشؤون الداخلية التونسية . وكل حكومة من الحكومات الثلاث كانت مظهرة العزم على سلوك سياسة عدم التدخل بالمعنى الاثم ، وعلى عدم انتهاز فرصة وجود اسطولها بالمياه التونسية للحصول على امتيازات خصوصية في الايالة .

لكن حدث في اثناء ذلك شيء جديد وهو قدوم وحدات بحرية من الدولة العثمانية ، وانضمامها للقوات الفرنسية والانكليزية والاطليانية الموجودة بالمياه التونسية .

ومن المعلوم ان الباب العالي ما انفك يعتبر الايالة التونسية من جملة الولايات التابعة ، للسلطنة العثمانية . ولقد وجد في الثورة وفي التدخل الجماعي الذي بدا من الدول الأوروبية الثلاث خير وسيلة لتوثيق روابط السيادة التي تدين بها له حكومة الباي . ولهذا قد سارع الى ارسال حيدر افندي في مهمة استطلاعية ، بصفة مبعوث فوق العادة . وقد كان هذا الاخير يشغل منصب وزير مفوض بطهران .

على ان علي باشا وزير الخارجية التركية لم يتخل عن التأكيد لسفير فرنسا باسطنبول المركيز دوموستي « (De Moustier) بان الباب العالي لا يدور بخلفه البتة ان يركب رأسه ، في هذه القضية . بل ان مهمة حيدر افندي تنحصر في البحث عن الاسباب التي أدت لاندلاع الحوادث الاخيرة ، والاطلاع على الوضع الحالي في البلاد التونسية ، وهو مكلف بامداد الباب العالي بالارشادات التي هو في حاجة اليها ، وترقب الجديد من التعليمات . وتصحب حيدر افندي فرقاطتان وكروية ، وهو مأذون بان يتصل بقواد الاسطولين الانكليزي والفرنسي . والباب العالي مقرر العزم على الاتّ يفعل شيئا دون الاتفاق معنا وهو يأمل ان تتخذ حكومة الامبراطور نفس هذا الموقف » . وقد ابغت الحكومة التركية نفس هذه التأكيدات لوزارة تورينو .

على ان دروين دولوي لم يكن ليسره التدخل التركي في الشؤون التونسية .

ذلك ان السياسة التي ظلت الحكومة الفرنسية متمسكة بها بدون انقطاع ، قرابة الثلاثين سنة ، لم تكن تخرج عن دائرة المحافظة على استقلال تونس ، وحمايتها من كل محاولة يرمي من ورائها الباب العالي الى جعل تونس مجرد ولاية تابعة للدولة العثمانية ، مثلما هو الحال في طرابلس . بيد انه كان من العسير آنذاك معارضة قدوم البعثة العثمانية ، لان الوضع الدولي لم يكن في ذلك العهد شبيها بالذي كان عليه في سنة 1845 او في سنة 1850 .

ذلك انّ التدخل الجماعي للدّول الثلاث قد افقد فرنسا جانباً من حرّية تصرّفها في المجال السّياسي . ومن المعلوم انّ انكلترة ما زالت تعتبر تونس بمثابة ولاية تابعة للباب العالي ، فكان على الحكومة الفرنسية ان تقرّ حساباً لردود الفعل المحتمل وقوعها من طرفها اذا هي عاملت الاتراك بعنف غير محدود . لا سيّما وانّه ليس من المستبعد ان يكون الوزير الاكبر التركي قد استشار سفير انكلترة بالاستانة قبل ان يرسل تلك القوة البحرية لتونس ، وظفر منه على الاقل بموافقة الضمنية .

ومن جهة اخرى فانّ وجود الاساطيل الثلاثة بتونس قد طمأن الحكومة الفرنسية ، اذ ابعد عنها احتمال خطر حصول سعي مفاجيء من طرف الاتراك . وكان جلّ اعتماد دروين دولوي على حسن استعداد وزارة تورينو . لانّ الحكومتين تواعدتا بان يكون موقفهما واحداً اراء الشؤون التونسية . بل قد ذهب فيسكونتي فنوستا (Visconti - Venosta) الى ابعد من ذلك ، حيث اقترح نزول قوّات الدّول الاروية الثلاث جماعياً للأرض التونسية ، اذا حدث تدخّل مسلّح من الباب العالي في تونس . وفي نظره انّ الاميرال التركي لن يجبراً على تحديّ القوات الفرنسية والظليانية ، ولادّ ان تبدي الحكومة الانكليزية للأستانة نصائح في التعقّل .

وبما انّ المقاصد الرسمية للحكومة الفرنسية لم تكن تهدف الاّ للمحافظة بقدر الامكان على الحالة الرّاهنة ، وبما انّ الباب العالي لم يكن يصرّح بما يعارض هذه المقاصد ، فلم يسع الكاي دورساي الاّ احتمال البعثة غير العادية للمندوب التركي .

وهناك عدّة تأثيرات في هذا المعنى ظهرت للوجود في باريس . فمن ذلك انّ م . ايمريت نشر رسالة وجهها لمدام كورنو نَجِيّة الامبراطور احدُ احبابها وهو المسمّى ميشال كازايكوفسكي (Czaykowski) ، وهو ضابط بولوني انتقل لخدمة البلاط العثماني واحرز من بين رجاله على رتبة سامية واصبح يسمّى صديق باشا . وقد جاء في هذه الرسالة : « ان فرنسا من واجبها الاّ تبدي لنا (اي لتركيا) ادنى معارضة في تونس ، بل انّ من مصلحة ان تعيننا ، وبذلك تظفر باعتراف يقرّ لها شرعية استيلائها على الجزائر . وبدون شكّ انّ صدور هذا الاعتراف من سليل الخلفاء العظام من شأنه ان يعيد للعرب صوابهم ، ويضرب مشاريع انكلترة في الصّميم » .

وفي اواخر شهر ماي 1864 قدّم علي باشا معروضات سرّية لاحد موظفي السفارة الفرنسية باسطنبول اسمه اوتري (Outrey) . فأوعز اليه بانّ فرنسا من فائدتها ومن الاصلاح لها ان تكون تركيا هي جارتها (يعني بالنسبة للجزائر) عوض ان يكون جاراها اميرا ليس له شأن يذكر . وتحدّث الى المركيز دوموستيبي عن وجوب تصحيح وضع الباي لزاء تبعيته للسّلطان ، وعرض في مقابلة ذلك ضمانات لتأمين الحدود الجزائرية من غائلة أيّ عدوان ، ولوّح حتّى بإمكان اعتراف الباب العالي بشرعية استيلاء فرنسا على الجزائر .

ولقد ابدى السفير اندهائشه لهذه المعروضات ، بيد أنّه اعرض عنها مذكرا بان سياسة الحكومة الفرنسية لا تبغي بالمحافظة على الحالة الراهنة في البلاد التونسية بدلا . واحتجّ المركيز دوموستيبي ايضا عمّا جاء في « تقرير سرّي بعث به من الاستانة لحديوي مصر احدُ الاعوان السريّين » وهو تقرير كان قد احاله عليه الوزير . واكدّ السّفير أنّه لم يزيّن ابدا للباب العالي توجيهه مدّوب عنه لتونس ، قائلا « أنّه لم يكن في امكانه ان يتفصّي (اي الباب العالي) من ذلك ، ولم اجد سبيلا يسمح لي بالاعتراض على ما عزم عليه » .

ومع كلّ هذا فقد اتخذ دروين دولويّ تجاه تركيا عدّة تدابير احتياطية ، منها أنّه بادر باشعار علي باشا بانّه في الوقت الذي يسجّل عليه فيه تصريحاته ، يرى لزاما عليه ان يؤكّد له بانّ حكومة الامبراطور لا يمكنها ان تسمح بادخال اي تحوير على الحالة الراهنة بالبلاد التونسية ، ولا توافق على اي تغيير ينال ترتيب الولاية (اي الارتقاء للعرش التونسي) في صورة خلع الباي الحالي . وتدلّيا على اهتمام فرنسا بما كان يجري بتونس اذنت لكلّ وحدات اسطولها البحري الضارب في البحر المتوسط تحت قيادة الكونت بويي فيلوميّز (Comte Bouet - Willaumez) بان تبحر لخلق الوادي ، وطلب من المارشال راندون (Randon) بان يكون على استعداد بقوّة كافية للقيام بحملة عسكرية عند الحاجة ابتداء من الحدود الجزائرية .

وجوابا عن الشائعة التي راجت ومفادها ان تركيا تفكّر في ارسال جيوش لتونس من حامية طرابلس ، طلب دروين دولوي الى المركيز دوموستيبي بان ينذر علي باشا بعزم فرنسا على ارسال فيلق كامل من جنودها لتونس في صورة ما اذا تحقّق هذا النّبأ » .

وقد تمكّن حيدر افندي من النزول للبرّ ، وامكن له الوصول الى تونس بعد ان منعه كاهية الاميرال الفرنسي دربنغم امثالاً للتعليمات التي تلقاها من دوبرفال . بيد ان السّفن التركية بقيت تحت الحراسة الشديدة في ميناء حلق الوادي ولم يسمح لها الاميرال الفرنسي بالتنقّل لايّ نقطة من نقط السواحل التونسية .

وبينما التعليمات الصادرة من الحكومات الاوروبية هي على الحال التي سبقت الاشارة اليه ، اذا بقناصلهم في تونس لا يمتنعون من الاجتهاد في تفسير تلك التعليمات . وممّا زاد في اطلاق ايديهم وفي دعم نفوذهم وجود الاساطيل التابعة لدولهم . ويظهر انّ الخطر لم يؤل الى فضّ النزاعات القائمة بينهم ، بل يخيل لنا انه عمل على تاجيج لظّي منافساتهم ، حتّى لكانهم كانوا يسعون بالتشكي من بعضهم بعضا ، وبالتقارير التي يحررونها وغالبها مبالغ فيه او لا نصيب له من الصحة الى ادخال حكوماتهم في خصوماتهم او الى حملها على مجاراتهم في مطامعهم وشهواتهم . وما من شكّ في انّ باريس ولندرة كانتا اكثر تبصّراً واميل الى الاعتدال ممّا كان يبدو على سلوك قناصلهما بتونس . ويوشك ان يترتّب على سعي ميناء الطيش في تونس ما لا تحمد عقباه من الحوادث ذات الخطورة . ولم يخفّ لا تور دوفيرني ما يساوره من الكدر في هذا الصّدّد حسبما يستفاد من رسالة خاطب بها دروين دولوي حيث قال له : « انه ليتابني شيء من الاسف — والحق يقال — حين ارى ان انكلترة وفرنسا ليس لهما في مثل هذه الظروف الدقيقة التي نجتازها ممثّلون بتونس يكونون اكثر هدوءاً في افكارهم ، وبصرا في تقديراتهم ، وعلى الاخصّ . اكثر حذقا وحيطة في مساعيهم » .

وقد زاد الحالة تعقيدا حلول حيدر افندي بتونس ، اذ انطلقت من حوله الدسائس ومحاولات الضغط المتنوّعة من عقالها ، واضحى القناصل الاروبيون الثلاثة من جهة ، ووزراء الباي من جهة اخرى ، يتسابقون للاتصال به والسعي في التأثير عليه ، وكان وود اكثرهم تقربا اليه ، وقابله خزنة دار بمتهى التجارة والتعظيم . امّا القنصل الفرنسي دوبرفال فقد عبّر عن خيبته بقوله : « انّي لم ادّخر وسعا في استجلاب حيدر افندي لوجهة نظرنا... تلك الشخصية ذات الوزن الخفيف جدّاً التي وجهها السلطان للقيام بدور في تونس لا نسبة ولا مناسبة بينه وبين المهمة الاستطلاعية التي ذكر في البداية أنه قد كلف بها » .

أ) سياسة وود

لقد وجد حيدر افندي لدى القنصلية الانكليزية التأييد والمساندة ، لا سيما وانّ المركز الشخصي لريشار وود قد توطّد كثيرا بباردو منذ ذهاب القنصل الفرنسي لليون روش ، وزاد تنطّع دوبرفال في تقوية تأثير القنصل الانكليزي على الوزير الاكبر التونسي . وقد استغل قنصل انكلترة هذه الخطوة لاقتناع كلّ من خزنة دار وحيدر افندي بضرورة تقريب وجهات نظرهم ، للوصول الى اتفاق حول كافّة شؤون الساعة ، ولأجل بلوغ هذه الغاية تواصل عقد عدّة ندوات ثلاثية بكلّ من تونس وباردو والمرسى . وقد طالما اجتمع وود بالمندوب العثماني في غير الرسيديات ، ولطالما اجتمع بالوزير الاكبر في قصره المجاور لمحلّ سكناه ببطحاء الخلفاوين ، وكان كل من قنصلي فرنسا وايطاليا يشهّران بما سمّوه بتودّد وود الى تركيا ، ويتّهمانه بأنّه هو الذي اجّج نار الثورة ليعيد تونس لحظيرة الدّولة العثمانية . وذكر دوبرفال انّ الثورة قد تقدّمتها رحلة طويلة قام بها وود عبر السواحل التونسية ، وانّ الثّوار كانوا يرفعون في كلّ مكان الاعلام التركية ، ويرفضون سلطة الباي مؤثرين عليها الخضوع لحكم السلطان العثماني . وفي تونس كانت الجالية الايطالية والمالطية التي تعمّرت أحوالها بسبب توقّف المعاملات ، تعبّر عن حنقها وغضبها بكتابة عبارات الشتم والتهديد على جدران القنصلية الانكليزية .

وفي الواقع انّ وود لم يكن يفكّر جدّيّا في تغيير الحالة الراهنة بالايلة ، ذلك لانّ مركز فرنسا كان قويّا بما فيه الكفاية وزيادة . وسياستها التونسية ازاء تركيا قد اوضححتها ايضا كما ليس فيه زيادة لمستزيد . وهو عليم بانّ ايّ تدخّل من تركيا في الايلة لا يلبث ان يثير من فرنسا ردود فعل بالغة الغاية من حيث الشدّة . وقصارى ما استطاع ان يصل اليه من مساعيه هو اشاعة اقوال ضدّ فرنسا ، كان يتولّى نشرها بدون حياء اعوان محليون كانوا يظهرون من الحزم اكثر من اللازم ، وينقلها عنهم اناس آخرون بعد ان يزيدوا عليها من عندهم ما يخرجها احيانا عن صيغتها الاولى . تلك كانت اصداء الحرب الباردة او الحرب في إطارها الضيّق التي كان يشنّها على صعيد القرية او القبيلة ممثلو الدّول الكبرى ، الذين كانت تفرّق بينهم منافسات ذات صلة ببسط النّفوذ او عداوات شخصية .

فودود كان يؤمل ارجاع العلاقات التقليدية بين الایالة والباب العالي على اساس « الحالة الراهنة » ، وكان يسعى الى ابرام اتفاق بين تونس والآستانة يقرّ وضع البلاد التونسية في صورة دولة متمتعة بالحكم الذاتي داخل إطار السلطنة العثمانية . ولكي يكتب لهذا المسعى النجاح كان لا بدّ من مدّ يد المساعدة للباي ، وصرف الاخطار التي كانت تهدّده ، واعانته على مغالبة الثورة . وكان لا بدّ ايضا من اقضاء التهديد المتمثل في التدخل الاروبي ، وذلك باجتناّب كلّ مظهر ينبىء بوقوع ايّ ضغط تركي على باردو . بحيث انّ سياسة وود كانت واضحة . ولم ينفكّ متمسكا بها ومثابرا على تطبيقها في اصرار ، وبدون شكّ انّ مساعيه كان بينها وبين مبادئ عدم التدخل التي كان يعلنها لورد روسيل شيء من البعد . بيد انّها لم تكن مناقضة للروح العامة للسياسة الانكليزية تلقاء الشرق وتلقاء تونس . ومن مهارة القنصل انّه لم يكن يتدخل الاّ بصفة شبيهة بالرسمية بدون ان يترك ايّ اثر مكتوب لديبلوماسيته السريّة .

ولقد انحاز وود انحيازاً قوياً الى جانب خزنه دار ، ولم ينفكّ يحرّضه على العمل المفيد ، ويسدّ اليه النصيحة بتخفيف وطأة الضرائب لاطفاء لهيب الغضب ولتفكيك عصبة الثورة . وبدا انّ الایالة لم يكن لها جيش ولا مال ، فقد اقترح وود ان يتفضّل السلطان بمنح قرض لتونس قدره مائة الف ليرة ، وهو ما يساوي ما بذله الباي فيما سبق من النفقات للمشاركة في حرب القرم .

وخلافا لما عرضه كلّ من قمبروتا (Gambarotta) ودوبوفال على الباي من ارسال جيوش طليانية وفرنسية لمساعدته ، قد اقترح وود ان يضع الباب العالي تحت طلب الامير التونسي كتائب مصرية لشدّ أزره . وفي رأيه انّ قدوم هذه العساكر الاسلامية لتونس ليس من شأنه ان يجرح العواطف الدّينية لسكان البلاد ، وقد لا ترى فرانساً نفسها مانعا من ذلك .

وفي سوسة وصفاقس كان الاعوان القنصليون الفرنسيون والايطاليون يسعون جهدهم لتسكين روع الثوّار . والحجّ كارتلون على الصفاقسيين بأن ينبذوا ما كانوا قد تواصلوا عليه من الطّاعة لخصوص السلطان . وكان كاهية القنصل بسوسة ستيفن بصدد التذاكر مع زعماء الثورة بداخل الایالة منذ اواسط شهر ماي ، ناصحا اباهم بالاستسلام وبسط رغائبهم مباشرة على الباي .

على أنّه لم يكن من الميسور التوفيق بين وجهات النظر التي كان يتمسك بها كل من خزنة دار والمبعوث التركي .

ذلك أنّه منذ احتلال فرنسا للجزائر لم تنفك الروابط السياسية التي تصل بين تونس والباب العالي متدرجة شيئا فشيئا نحو الانحلال . وكان يبدو من العسير ان ينزل امير عومل من قبيل فرنسا معاملة الملوك الى درجة مجرد وال على اقليم . ومع ذلك فان حيدر افندي ما فتى يفكر كما يفكر وود بان تونس لم تخرج في اي وقت من الاوقات عن كونها جزءا لا يتجزأ من السلطنة العثمانية . ولم يكن البايات الا مجرد ولاية لهم بلا ريب امتيازات واسعة النطاق ، لكنهم في واقع الامر باشوات تصدر لهم الولاية من السلطان ، ويضربون السكة باسمه ويخطب باسمه في المنابر عند صلاة الجمعة . فكان هم المبعوث التركي ان يصل الى ضبط كنهه العلائق بين الباي والباب العالي . ومع كونه صرح مرارا باستعداده للمحافظة على مبدأ استبقاء « الحالة الراهنة » . فانه لم ينفك يلسح الحاحا واضحا في ابراز عدة نقط من شأنها ان تؤيد بصورة لا لبس فيها تبعية الايالة للسلطنة العثمانية . ففي نظره ان تونس تبقى تحت ادارة باي من الاسرة الحسينية يتبوا مقعد الامارة حسب ترتيب الوراثة المعمول به في ذلك العهد ، وتحفظ الايالة بحكمها الذاتي . بيد ان عليها ان تعرض في المستقبل على مصادقة السلطان المعاهدات والمواثيق التي تبرمها مع الدول الاجنبية . كما ان على البايات ان يؤموا الاستانة العلية للحصول بانفسهم على فرمان ولايتهم . ويتعهدوا مع ذلك بارسال ثلاثة ملايين من الريالات سنويا لتركيا على معنى المشاركة في مصاريف السيادة . ولم يتخل المندوب التركي عن اثاره مسألة الاتفاقية الانكليزية التونسية المبرمة في سنة 1863 والتي تحول الرعايا البريطانيين حق التملك في الايالة التونسية ، مقترحا عرضها على موافقة السلطان .

وقد احتج وود على هذا المطلب ، مذكرا بان الامراء التونسيين كانوا من قديم الزمان يتصرفون في حق التعاقد مع الخارج ، كما تشهد بذلك مائة واربعون اتفاقية او معاهدة ابرمت منذ القرن الثالث عشر . والح في الحصول على تنازل الباب العالي عن قبول جزية لا يمكن ان تؤول الا لاثقال مالية الباي بدون فائدة ، ولا تمثل الا مشاركة ضئيلة في مصاريف الخزينة العثمانية .

ومّا لا ريب فيه انّ خزنة دار كان يؤمّل الاحتفاظ بفوائد سياسة التّأرجح بين التأثيرات التي مبعثها التنافس المتقابل بين فرنسا وتركيا . بيد انّه منذ حدوث القطيعة العلنية بينه وبين دوبوفال لم يعد يلقي كذدي قبل المساندة والتأييد من طرف القنصلية الفرنسية . وبذلك قد خلا الجوّ لود الذي بقي السّد الوحيد لباردو ، وهو الذي يُسدي النصائح دون غيره من القناصل . ولم ينفكّ يلوّح بالخطر المحدق بتونس من جرّاء فرنسا التي كان ينوّه كثيرا بقوّتها وبتوسع مطامعها ، ويقول انها تفكّر في الحاق تونس بالجزائر في يوم من الايام .

وعلاوة على ذلك فانّ العداوة التي اصبح يكتنّها دوبوفال للوزير الاكبر التونسي ، والتهديدات التي كان يوجّهها اليه ، والتهوّر الذي يستعمله في مخاطبته ، قد كان جميعها من عوامل الخوف التي ساورت نفس خزنة دار ، وجعلته يعتقد بانّ الحكومة الامبراطورية تعزم طلب اقالته .

لقد استمرت المفاوضات الى اوائل الصّيف . ولم تسفر عن نتيجة . وكيف يمكن الطمع في الوصول الى اتفاق بينما الظروف لم تكن ملائمة . فحكومة الباي كانت كاعجاز نخل خاوية من جرّاء استمرار العصيان في البلاد . ومن يكن حاله كحالها يكن فاقدا لحرية تصرّفه او غير متمتع بها على الوجه الاكمل على الاقل . ولم تتخلّ الحكومتان الفرنسية والطلبانية عن رفع احتجاجهما على الضغط الذي لا يفتسر الصادر من تركيا على تونس . ولو انّهما استمعتا لما كان يلحّ به عليهما قناصلهما لما كان من المتعذّر عليهما ان تأذنا بانزال جيوشهما لتونس للمحافظة على « الحالة الراهنة » .

ومن جهة اخرى فانّ حيدر افندي الذي كان مجرد ملاحظ لم تكن له صفة تخوّله التّعاقّد . اذ لا يمكن له ان يبت في أيّ امر من الامور دون الرجوع الى السّلطان الذي اليه وحده يرجع الحقّ في اصدار فرمان معبّر عن ارادته الشاهانية ، ويكون متضمنا ضبط الوضع الذي ينبغي ان يكون عليه والي اقليم تونس التابع له .

بيد ان وود قد حصل على نتائج ذات شأن . فلقد حمل خزنة دار على الاقتناع بوجوب الاعتماد في المستقبل على كلّ من تركيا وانكلترا ، واثناء محادثاته مع حيدر افندي في شأن شروط الاتفاق اخذ على عاتقه الضّمان في استمرار الحكم الذاتي التونسي ، وبقيت

مع ذلك بدون شك بنود كثيرة في حاجة الى الايضاح . الا انّ الاهمّ قد حصل او بات في حكم الحاصل . وحسبك بانّ قنصل انكلترة استطاع ان يحمل حكومة الباى على ان تقبل من تلقاء نفسها مبدأ تبعتها للباب العالي . ولم يبق الا انتظار ظروف ملائمة اكثر من تلك الظروف للحصول من الباى على التماس الاعتراف بوضعه الخاصّ بواسطة سفارة يعث بها الى الاعتاب السلطانية .

ولقد ايدت الحكومة الانكليزية اقتراحات قنصلها ، و اشار لورد روسيل في رسالة عرضها على الملكة وعلى بلمرستون الى رغبة الوزارة البريطانية في المحافظة على « الحالة الراهنة » بتونس . فالباى لا ينبغي اعتباره بمثابة ملك مستقل بل بمثابة امير يحكم الابالة تحت اشراف السلطان ، وذلك لفائدته إذ انه بمجرد ما يعلن الباى استقلاله يصبح — طال الزمان او قصر — تابعا لفرنسا . بيد انّ الباب العالي ليس من فائدته ايضا ان يجعل وضع البلاد التونسية شبيها بالوضع الذي عليه مصر . ذلك انّ البلاد التونسية بعيدة جدا عن اسطنبول ، علاوة على كون هذا السعي لا يلبث ان يصطدم بشتى المقاومات من طرف فرنسا .

وقد عبّر الباب العالي من جهته عن حسن استعداده تجاه تونس . ففي اوت 1864 اقطع السلطان من ماله الخاصّ عطاء قدره 50000 ليرة قصد اعانة الباى على تجنيد كتائب جديدة من الجيش لتمكينه من الانتصار على الثورة .

ب) سياسة دوبوفال

لم ترق مساعي وود بالطبع لزميله دوبوفال وقمباروتا اللذين امعنا في التشهير بها والاحتجاج عليها ، وكانا في غالب الاحوال إلبا عليه . وكان يبدو عليهما البحث عن سبب للتدخل يضع حكومتيهما امام الامر المقضي ، ويبرّر انزال جيوشهما بتونس ، امّا من جرّاء ما يُصورانه لهما من صبغة التأكد التي لا تحتمل التأخير او من جرّاء استحالة التّريث للمراجعة بسبب انقطاع الاسلاك البرقية منذ بداية الثورة ، واقتصار القناصل على الاتصال بحكوماتهم على طريق البحر .

وكان دوبرفال اكثر نشاطا من زميله ، واسرع الى اتخاذ التدابير الجريئة . فهو الذي اخذ على عاتقه منع نزول المبعوث التركي للبر . وحاول ايضا باتفاق مع الاميرال دربنغم ان ينزل بميناء حلق الوادي ليلة 8 جوان كتيبة من عساكر البحرية الفرنسية بأسلحتهم . بيد ان هذا المسعى قد اخفق بسبب كون مدخل مرسى حلق الوادي كان مغلقا بسلسلة حديدية ، وامتنع الاميرال التونسي حسن قائده حلق الوادي من رفعها . وبالرغم من ان الفرنسيين قد ادعوا انهم لم يكونوا يقصدون من النزول الا التزود بما هم في حاجة اليه من الماء لشرايهم فانه لم يصدقهم احد . ووجه شديد العتاب على السعي المنفرد الذي هم به فحصل فرانسا حيث سلقه زميلاه بالسنة حديد . كل ذلك لم يثن دوبرفال عن اتباع ما توجي به اليه سياسته الشخصية . وبما انه اضاع كل نفوذ وفقد كل حظوة له باردو ، فقد خطر له ان يربط العلائق بينه وبين زعيم الثوار في غرب البلاد : علي بن غداهم ، وغاية امله ناعتماده على الثورة ان يعود له ما فقدته من النفوذ عند انتصار المتمردين . وفي نظره ان هذا الانتصار لا يلبث حتما ان يكون نذيرا بسقوط عدوه خزنة دار . ولشرح سياسته كان يوجه لباريس معلومات عن الاحداث التونسية مخوفة عن مواضعها او مبالغها فيها كثيرا . وكان يهول او يقلب حسب اهواء الساعة الحوادث التي يتصل بها من اعوانه ، والتي تكون في حد ذاتها لا تمت في الغالب للحقيقة الا باضعف الصلات .

وبالرغم من عدم وجود ما يعتمد عليه اعتمادا صحيحا من الانباء عن الحالة السائدة داخل الايالة فان دوبرفال قد كان يحرر ويوجه لوزيره من التقارير ما يشبه البلاغات عن العمليات الحربية بالمعنى الاتم . ولم يخف في هذه التقارير الا بستار شفاف للغاية ما كان يؤمله من نجاح الثوار الذين كان يجهل كل شيء عن زعيمهم — وكان في البداية يجهل حتى اسمه — بيد ان هذا الجهل لم يمنعه من ان ينسب اليه اظهر التوايا وانزله المقاصد فيقول مثلا : « ان الجهود والتضحيات المالية التي بذلتها حكومة باردو للفت في ساعد العروش وتشيتت جموعها المتراصة لم تأت لحد الآن باية نتيجة . وان نضع المئات من الجنود المرابطين حوالي القصر يتناقص عددها يوما بعد يوم من جرأ الفرار . وان محلة الباي الجديد (يعني علي بن غداهم) التي يقدر عدد رجالها باربعين الف مقاتل معسكرة الآن بتبرسق وتستور على بعد عشرين فرسخا من الحاضرة على اكثر تقدير . ويقال ان زعيم الثوار سيدلي في الوقت الذي يراه مناسبا ببيان يوضح وجهات نظره الخالية على كل

حال من كل طموح غير مشروع... على ان الثورة تخضع لادارة موحدة ولا تخشى مناصبة العداء لباردو ولو بقتل الممالك او تتبعهم لاستصفاء مكاسبهم بيد انها تتبع نظاما في العمل ابرز ميزاته اجتناب كل تعصب ديني ضد الاروبيين.... لم يد اي شذوذ في السلوك في الجهات التي يسيطر عليها المتمردون سيطرة كاملة بل بالعكس هم الذين يحفظون الامن في المراكز التي فقدت السلط التابعة للباي القوة على حفظه فيها، وكذلك في المراكز التي ما زالوا لم يسيطروا عليها سيطرة كاملة .

ولقد اعترف دويوفال باكثر صراحة لمدام كورنو بالسياسة الشخصية التي يسلكها ازاء الثورة فكتب في 23 ماي ما نصه : « انتي ابذل كل ما في وسعي لادخل لاذهان العربان باتنا معهم . هل فهمتيني ؟ انتي اريد ان اقول ان جيشنا واسطولنا البحري لن يتدخل قط ضد هم ، ولا ادخر في هذا السبيل اي سعي لاقناعهم ، وان عامل سوسة (يقصد محمد خزنة دار) الذي له من الثروة زهاء الثلاثين مليونا وهو من رجال الادارة الماهرين ويعرف كيف يبتز الاموال من الشعب ويخدم في آن واحد مصالح البلاد قد جعلت بينه وبين الوزير الاكبر عداوة من طرف خفي . وقد نودي به في سوسة واليا عليهم على النحو الذي كان ينادى به على براطرة رومة . وهو منتم لنا وموافق على وجهات نظرنا.... بلغتني الآن انباء سارة . فمدينة باجة قد استولى عليها الثوار او هم على اهبة الاستيلاء عليها . وكل المعلومات التي لدي لا تخرج عن الاتجاه الذي اكتب على نحوه اليكم . وخلاصته ان المقاومة قائمة على قدم وساق في كل مكان » .

وفي 30 ماي كتب ما يأتي : « انه لجدير بالامبراطور ان يجمع فيما بعد كل القبائل التي تقطن البلاد التونسية في سمط اتحاد عربي . وهذه الفكرة يلزم وقت لبرازها لحيز الوجود . اما اليوم فان الغاية التي نرمي اليها هي في آن واحد بسيطة للغاية ومعقدة غاية التعقد . فعلينا ان نترك الثورة تعمل عملها . ولنسعى في انقاذ الامير وان لم يمكن فانقاذ العائلة المالكة . مع الحرص على الا يصاب النصارى واليهود باذى من جراء حركة الثورة . وكل الدقائق التي تمر من وقتي مصروفة للوصول لهذه النتيجة » .

وفعلًا فان قنصل فرانس الذي ظهر له ان يلغي العمل بابطس القواعد الاصولية للتقاليد الدبلوماسية لم يتردد في ارسال خمس رسائل تأييد فيما بين غرة جوان واليوم العشرين منه لزعيم الثوار . وقد حرر هذه الرسائل جان ماتيبي العون القنصلي الفرنسي

بصفاقس (10) الذي يتكلم العربية ويكتبها بسهولة وكان اذذاك لاجثا بتونس العاصمة (11) .

واستمرت هذه المراسلات مع علي بن غذاهم الى منتصف شهر جويلية على اقل تقدير . والدليل على ذلك ان دوبرفال اعترف في تقرير وجهه لدورين دولوي بتاريخ 23 جويلية 1864 بانه على اتصال بالثوار قائلا : « انتي اشعر بان لي القدرة على ان اكون عاملا من عوامل التخفيف من حدة الغليان وداعيا من دعاة الاعتدال واسطة بين الطرفين المتنازعين . وظهر لي ان واجبي يدعوني الى عدم رفض القيام بهذا الدور » . وخلافا لما ادعاه فان الاعتدال الذي ينسبه لنفسه لم يكن الصفة الغالبة التي كان يشير بها على الثوار . تشهد بذلك المكاتيب التي كان يملئها على ماتسي والتي لم تكن الا هجوما عنيفا على وود وعلى انكلتره .

وفي اثناء ذلك كان دورين دولوي يجتهد في تأكيد الوصاية بعدم التدخل لكن بدون طائل (12) .

بيد ان الثوار قد انهكتهم المقاومة وبعده عنهم الامل في الانتصار (13) . وظهر لعلي بن غذاهم ان سلم مصطفى خزنة دار الرسائل التي وجهها له دوبرفال . وبلغ ذلك لعلم وود الذي احال في الحال مضمونها للاميرال الفرنسي ووجه لوزارة الخارجية الانكليزية ترجمة المكاتيب الثلاثة التي سلمها له الوزير الاكبر التونسي .

وقد اثارت هذه القضية حقا شديدا على فرانس في الاوساط الدبلوماسية الانكليزية . وشكا السفير البريطاني لحكومة الامبراطور سوء سلوك ممثلها بتونس مستدلا بالمكاتيب التي بيده . فلم يبق لدورين دولوي حل آخر يخرج حكومته من هذا المأزق غير الوعد باقالة القنصل من منصبه في القريب . وكانت تلك هي النتيجة الوحيدة التي حصل عليها دوبرفال من سياسته الطائشة والسخيفة .

ج) حملة طليانية لم يكتب لها النجاح

كان الدور الذي يقوم به قنصل ايطاليا بتونس اكثر تكتما مما يقوم به زميله الفرنسي والانكليزي . وكان مواطنوه يعتبرون عليه الدفاع بفتور تام على مصالحهم وعلى ما لهم من الديون قبل الحكومة التونسية . وفعلا فان قنصلاروطا لم يحظ لدى حكومة

باردو بالقدر من النفوذ الذي كان من شأنه ان يناله ممثل دولة عظمى وممثل الجالية الاجنبية الاوفر عددا في البلاد التونسية . ومن اسباب ذلك كثرة التقلات (اي ابدال قنصل بآخر) ولم يعر خزنة دار قنصل ايطاليا من الخطوة والاعتبار اكثر مما كان يعامل به عون مملكة الساردو فيما سبق . وفي هذه البلاد التي تعتبر فيها اللغة الطليانية اكثر اللغات الاجنبية رواجاً كان قمبروطا اقل الناس اطلاعا على حقيقة الحالة . وكان الموظفون الاروبيون بالبلاط بعضهم مواليا لفرانسا وبعضهم مواليا لانكلترة حتى ان الكونت رافو نفسه الذي كان من شأنه — نظرا لارومته المنحدرة من جنوة — ان ينحاز لجانب ايطاليا ويكون من انصارها قد مال بعكس ذلك لخدمة المصالح الانكليزية . وراد ميله اليها بتزوجه بامرأة انكليزية . ولم تمدّ الجالية الطليانية بتونس قنصلها الا بتأييد ضئيل للغاية . ذلك لان عادات التنافس المتأصلة في النفوس من عهد مملكة الساردو لم يمهّجها توحد المملكة الطليانية . وزاد التنارع الذي كان يفرق بين مختلف الكتل الطليانية حدة ظهور منافسات بين اهل جنوة واهل قرنة . وهؤلاء الاخيرة كانوا يفضلون التماس العون والتأييد لدى قنصلية انكلترة دون قنصليتهم . وجميعهم كانوا يسارعون الى التشكي الى حكومة تورينو ويعمدون الى اثاره الفتن والاكتثار من تقديم العرائض .

بيد ان قمبروطا الذي كان ينسب له فتور العزم قد اخذت الاحداث الجارية من حوله تعمل على تحريك سواكته ، ذلك انه لاوّل مرّة منذ قيام الوحدة الطليانية كان وجود اسطول حربي ايطالي بحلق الوادي مشيرا للدور الذي تنوي ايطاليا القيام به في البحر الابيض المتوسط بصفتها دولة عظمى . وهذا من جملة الدوافع التي بدأت تحمل القنصل على ابداء نشاط اعظم في الدفاع عن المصالح الطليانية . وكان التجار من اهل قرنة والسامسة من اهل قرنة يحثون قنصلهم على القيام بسعي جدّي لفرض النوارل التي تهتمهم والتي طال عليها الامد وهي معطلة في ناردو . ويرون فيما قد يقوم به من سعي في هذا الصدد اعلاء لشأن بلادهم ودفاعا عن مصالحهم في آن واحد .

ولاوّل مرّة ظهر من قمبروطا الميل لاتخاذ موقف صريح ازاء النزاع القائم بين قنصل فرانسا وبين زميله البريطاني . وبدون ان يجاري دوبرفال على طول الخط في الخصومة التي كانت بينه وبين خزنة دار فهو لم يتخلّ عن تأييده بصفة عامّة على ما كان يبديه من مقاومة للشقّ الانكليزي التركي . وكانت تقاريره — ولو انها اكثر

اعتدالا من تقارير زميله الفرنسي — تكشف الستار عن دسائس وود ومناوراته وتعزو اسباب الثورة لسوء ادارة خزنه دار ولدستور 1861 وكان قماروطا يلح في بيان عجز الحكومة التونسية وفي وصف الاخطار المحدقة بالجالية الاروبية ويشير لوجوب التدخل ويتمنى من كل جوارحه حلول الساعة السعيدة التي يتم فيها نزول الجيوش لتونس .

وفي اثناء ذلك كان يوجد على متن البواخر الحربية الايطالية ثمانمائة من عساكر المشاة البحرية وبعض قطع من المدفعية البرية . وعند حلول السفن التركية بميناء حلق الوادي في 11 ماي 1864 استدعى قماروطا زميله ليتذاكر معهما في ضبط وسائل انزال القوات الاروبية للأرض التونسية . ولم يبق الضباط الايطاليون من جهتهم مكتوفي الايدي ولو قبل ان تسفر هذه المذاكرات عن شيء ايجابي . اذ بادروا بارسال دوريات مسلحة للأرض التونسية في مهمة استطلاعية وعلى معنى تمهيد السبيل للقيام بسعي يكون اوسع نطاقا في المستقبل .

وقد أخذت الحيرة تستولى على تورينو . لان التقارير الواردة من قماروطا وتؤيد صحتها تقارير دوبوفال كانت تذر يقرب قيام الانراك بتدخل مسلح في الابلالة . وهذا ما حمل الحكومة الايطالية على أن تأخذ مأخذ الجد والتفكير انزال قواتها لتونس معتمدة على تأييد فرانسها . وكان وزير الخارجية الطليانية فيسكونتي فينوستا اسرع من زميله الفرنسي في تلقى معروضات ممثله بتونس وتصديقها على علاقتها . اذ بينما كانت تصدر لدوبوفال نصائح في الاعتدال اذا بالتعليمات التي كان يتلقاها قماروطا من حكومته كانت تحرضه بعكس ذلك على اتخاذ المزيد من الحزم والاقدام . فمن ذلك ما ابرق به فيسكونتي فينوستا في 9 ماي للقنصل الايطالي بتونس قائلا له : « ان الحكومة تود ان يكون مواطنونا في مأمن من كل اذى وان تشملهم حماية ناجعة ولو بانزال الجيوش للأرض التونسية . ومن ذلك ايضا ما ابرق به من تورينو وزير الخارجية الايطالية لنيقرا سفير ايطاليا بباريس يوم 27 ماي 1864 قائلا له : « ان الاميرال البيني وقنصلنا بتونس يتوقعان تدخلا مسلحا في القريب العاجل من طرف الباب العالي في تونس بموجب ما له من حق السيادة العليا عليها وفي اعتقادهما ان الاميرال الفرنسي سيعترض على هذا التدخل ولو باستعمال القوة وسيطلب امداده بتعليمات لمجابهة هذا المشكل . ولقد اجبنا بان عليهما (اي الاميرال البيني وقنصل ايطاليا بتونس) ان يقترحا الانزال جماعيا

لقوّات كلّ من إيطاليا وفرنسا وتركيا وانكلترة ويصرّحاً بأنهما يعارضان ولو باستعمال القوّة باتّفاق مع فرنسا في أيّ انزال لقوّات دولة واحدة بانفرادها بدون اتّفاق من قبل .
ولم يكن لاييطاليا ما لفرنسا من الوسائل للضغط على حكومة الباى غير هذه الوسيلة .

ذلك بأنّ فرنسا في امكانها ان تعتمد على ما لها من القوّات المرابطة في الجزائر والدليل على ذلك انّ الماريشال راندون قد أذن في المدّة الاخيرة بأن يُهيّئ فيلقا عسكريا على الحدود الجزائرية التونسية ليكون على أهبة التدخّل اذا دعت الحاجة . وانتهاز قنصل فرنسا هذه الفرصة لكي يعرض على حكومة باردو ارسال 30000 من الجنود لمنازلة الثوّار .

وفي جوان 1864 اجتهد وزير الحرب الايطالي الجنرال دلاّ روير (Della Rovere) في تهيئة المعدّات اللاّزمة لشنّ حملة عسكرية على تونس . وسعيّا وراء اعداد العدّة لانزال قوّات الغزو قد وجه لتونس بعثة استطلاعية متركّبة من اربعة ضباط . ووصل قائد الهندسة العسكرية ريتشى (Ricci) الذي كان يرأس البعثة لميناء حلق الوادي يوم 13 جوان . وشرع بمجرد وصوله في دراسة وضعية المرسى والطرق الموصلة لتونس العاصمة وسطّر خرائط وتصميمات توضح مواقع نزول القوّات وتضبط مسيرة الجيوش وتموينها والمكان الذي ستعسكر فيه . وقد وقع اختياره على هضبة البلمعدير المطلة على الحاضرة التونسية من الناحية الشمالية لتكون معسكرا لجيوش الغزو . وقال انه يكفي لنجاح هذه الحملة التي ستكون فرنسا ظهيرا لها ومشاركة فيها ان ترسل إيطاليا اربعة آلاف من جنودها على سبيل التقريب من مختلف الفصائل العسكرية منها سرية من رجال الهندسة الحربية .

هكذا كان رأي وزير الحرب الايطالي في ذلك العهد . امّا الاميرال البيني فقد كان له رأي آخر ادّ كان يشترط لنجاح العملية تهيئة عشرة آلاف مقاتل على الاقلّ لا اربعة آلاف فقط لانه لم يكن يريد ان يقتصر على احتلال العاصمة التونسية وضواحيها فحسب بل كان يريد ايضا احتلال اهمّ المدن الممتدّة على طول السّواحل .

ولم يكن هذا السعي مجرد اقتراح بل انه دخل حيّز التنفيذ الفعلي ، ففي تورينو كانت التحضيرات تجري على قدم وساق لتنظيم الحملة العسكرية على تونس واعداد المعدّات لها وتهيئة الفرق التي ستشارك فيها ، وقد جمع العتاد العسكري في مرسى جنوة

قصد ارساله لتونس ، ووقع تعيين الفيالق التي ستؤخذ منها جنود الغزو ، والاقاليم التي سترد منها ، ولم يقع اغفال اي شيء من لوازم القتال حتى المصالح الفرعية التابعة للجيش كمصالح الانقال والتموين وحفظ الصحة والتمريض وغيرها قد قرى حسابها وهيئت اسبابها . ووقع الاختيار على الجنرال لونقوني (Longoni) ليكون قائدا للحملة .

وفي مكاتب اركان الحرب كان القائمون عليها منهمكين في جمع كل الوثائق التي يمكن ان تفيد في هذا الموضوع . فمن ذلك انهم عثروا على تقرير يتضمن احصائيات عسكرية عن تونس يرجع تحريره لسنة 1828 وهو من تحرير قنصل ايطالي سابق بتونس يدعى الكونت قايتانو بالمادي بورقو فرانكو (Gaetano Palma di Borgo-Franco) وعثروا على خريطة للايالة التونسية وعلى تصميم لوضعية الحاضرة التونسية وكانوا يسألون الضباط والقناصل الذين سبق لهم ان سكنوا تونس ما يعلمونه عنها ويطلبون اليهم امدادهم بتقارير او بمعلومات مفيدة في شأنها .

كل هذه التحضيرات كانت تجري تحت طي الخفاء . ومع ذلك فقد افتضح امرها وتناولتها الصحافة وطفقت تنشر عنها معلومات هي في الغالب غير صحيحة . فمن ذلك ان جريدة «الاستقلال البلجيكي» قد اذاعت في يومي 13 و 14 جوان نبأ ورد لها من مراسلها بتورينو يفيد إبحار الجنرال بلافيسيني (Palla Vicini) من مرسى جنوه على رأس كتيبتين من المشاة وسريتين من عساكر الطبعية . وقد وقع استجواب فيسكونتي فينوستا بمجلس الامة في خصوص هذه الانباء الرائجة حول تونس . وطلب النائب مورديني من الحكومة ان تقتصر على حماية رعاياها بتونس وان تمسك عن القيام بأي سعي عسكري ولو بالاشتراك مع غيرها من الدول لان مثل هذا السعي قد يحرك اطماع فرنسا ، وسأل هل في عزم الحكومة الايطالية في صورة ما اذا وجب القيام بسعي عسكري ان تعمل بمشاركة فرنسا وانكلترة معا او بمعية احدهما فقط . ولم يجد فيسكونتي فينوستا في نفسه من الحياء ما يمنعه من ان يكذب ما شاع وذاع وملأ الاسماع ، حيث خاطب مستجوبه بقوله : « ان الاستعدادات للحملة العسكرية على تونس لا توجد في الوقت الحاضر الا في مخيلة م. مورديني » . ولم يشأ ان يجيب عن السؤال المتعلق باتفاق ايطاليا مع فرنسا وحدها او مع فرنسا وانكلترة معا في صورة ما اذا ظهر من الضروري القيام بحملة عسكرية ضد تونس ، واقتصر على التأكيد بان الحكومة مقررّة العزم على حماية رعاياها وعلى المحافظة على استقلال تونس ازاء الباب العالمي .

ومن قبل ان تنشر انباءُ الاستعدادات الطليانية عن طريق الصحف كانت الحكومات الاجنبية منتبهة اليها ومولية اياها اهتمامها ولطالما اتّصلت بمعلومات في شأنها من طرف اعوانها . فوُود مثلا قد افاد دولته في 25 ماي بانّ هناك عشرة آلاف من الجنود كانوا في ذلك التاريخ متجمّعين على سواحل صقلية بين باليرمو وثراباني . وظهر فيما بعد انّ هذا النّبأ غير صحيح حيث كذّبه السفير الانكليزي ايليو (Elliot) من تورينو تكذيبا قاطعا .

بيد انّ الوضع تطوّر في اواسط جوان . ففي ذلك التاريخ حصل اليقين لايلىو كما لزميله الفرنسي البارون دي مالاّرّي (De Malaret) بانّ الاستعدادات الطليانية لا مراء فيها . وكيف يخامرها الشكّ في شأنها وقد تحدّثت عنها كلّ الصحف التي تصدر بتورينو وميلانو . واكّد دوبرفال وصول جيوش الغزو لمرسى جنوة ، واخبر عن المهمة الاستطلاعية لبعثة ريتشي . وفي اثناء ذلك كان وود في منتهى الحيرة ، وكان يضرب اخماسه في اسداسه سعيا في الوصول الى حلّ يمكنه من انقاذ الباى واجتناب اىّ تدخّل اوروبي .

وفي 17 جوان قابل كلّ من قماروطا والاميرال البيني مصطفى خزنه دار وعرضا عليه رسميا امداده بفيلق عسكري من الجنود الايطاليين لقمع الثورة . بيد انّ خزنه دار لم يحفل بهذا العرض ولم يتحمّس له بالمرّة .

وانّما الدّولة التي تأثرت منه حقّا هي انكلترة التي بادر سفيرها بايطاليا في يومي 16 و17 جوان بسؤال فيسكونتي فينوستا وزير الخارجية ومينغيتّي (Minghetti) رئيس مجلس الوزراء عن المشاريع المنسوبة لاييطاليا ، وكلاهما قد انكرا وجودها انكارا تامّا . لكن ذلك لم يقنع ايليو حيث راسل لورد روسيل بقوله : « انّ لي اسبابا كثيرة تحمّلني على الاعتقاد بانّ فكرة ابحار الجنود الايطالية من جنوة لتونس قد تقرّرت فعلا منذ بضعة ايام ولم يقع التخلّي عنها الاّ في آخر وقت ايّ عند ما اوشكت ان تدخل لحيز التنفيذ » .

على انّ ايطاليا التي كانت دوما سياستها مرتبطة ارتباطا وثيقا بسياسة الامبراطورية الفرنسية لم يكن في مستطاعها ان تجسر على التقدّم في خططها نحو تونس مثل هذه الخطوة الى الامام لو لم تكن واثقة من تأييد فرنسا لها وموقفة من تنشيطها لمساعدتها .

وفعلًا فإنّ الشؤن التونسيّة قد وقع التعرّض لها اثناء المذاكرات الاولى التي جرت في فونتينبولين فرنسا وإيطاليا في جوان 1864 فيما يخصّ مسألة رومة ، وافضت إلى إبرام اتفاقية سبتمبر . وقد افضى المركيز بّولي (Pepoli) الذي كان قد وجه لفرنسا في مهمّة خاصّة للتذاكر في هذا الشأن مع الامبراطور نابوليون الثالث ... افضى بيانات لمجلس الشيوخ الايطالي في ديسمبر 1880 مفادها انّ نابوليون اكّد له اثناء مقابلة خاصّة دارت بينهما «بأنّه لا يرى مانعا ولا يعارض اصلاّ» في ان تصير تونس ملكا من املاك إيطاليا وبأنّ فرنسا لا يسعها الاّ ان ترى بعين الوثوق والاطمئنان قيام مستعمرة ايطالية في افريقيا . وزاد الامبراطور على ذلك بان حرّر رسالة شخصية في هذا المعنى وجهها لوزارة تورينو .

بيد انّ نيقرا (Nigra) سفير إيطاليا بباريس لم يشأ ان ييوح بشيء عن المذاكرات التي دارت بين حكومة بلاده وبين امبراطور فرنسا في شأن تونس . وكان يقتصر دائما على الایماء لهذا الموضوع في ايجاز وتكتّم قائلا : « والباقى سيقوله لكم وبفيدكم به بّولي » (وهو الذي كلّفته الحكومة الطليانية باجراء المذاكرات مع فرنسا في خصوص مسألة رومة) . وقد خلّت المراسلات الرسمية سواء من الجانب الفرنسي او من الجانب الايطالي من التعرّض لهذا الموضوع الذي بقي تحت طيّ السرّ . بل انّ الدبلوماسيّة الفرنسيّة قد ظلّت متمسكة طوالّ السنين الموالية بموقف الانكار القاطع ازاء ما شاع وذاع من انّ فرنسا عرضت على إيطاليا في سنة 1864 الاستيلاء على تونس .

على انّ مساعي نابوليون الثالث ومعرضاته الآنف ذكرها التي اقدم بها على اهداء ما لا يملك لم تصدر منه على وجه التفضّل النزيه الذي لم يكن يرجو من ورائه نفعا يعود على بلاده أوّلا وبالذات .

فمن ذلك أنّه كان يرى في هذا العرض وسيلة لآخماد لظى مسألة رومة بتحويل نظر إيطاليا نحو الطمع في التّراث الافريقي . وهي نفس الخطة التي سلكها بعد مضيّ عامين عندما اثار مسألة البندقية ليسدل حجاب النسيان على مسألة رومة .

ومن الجائز ايضا ان يكون قد اراد استخلاص رضى الاوساط العسكريّة الفرنسيّة باعتزاه تمديد الحدود الجزائرية الى مصبّ وادي مجردة .

الامر الذي يجعل من الميسور في نظره ادخال قاعدة بنزرت ، التي هي قاعدة طبيعية ، ضمن الممتلكات الفرنسية .

ولم ينفك وود الذي لم يكن يُعوّزه الاتصال بالمعلومات الصحيحة عن التشهير بالمطامع الفرنسية في الجهات الشمالية من القطر التونسي ، والتأكيد بان الفرنسيين يفكرون جدّيا في الاستيلاء عليها منتهزين فرصة تدخل ايطالي في تونس ويقابل من طرفهم بغضّ الطرف عنه .

بيد انّ المسألة لم تتجاوز طور الاختمار ، ولم تسفر عن النتيجة التي كان يؤمّل لها من فكروا فيها . ويبدو انّ الملك فيكتور عمانويل وكذلك وزيره مينقتي لم يستطيعا المعروضات . ذلك انّ رجوع رومة لحوزة ايطاليا كان أكثر أهمية في نظر الايطاليين من الاستيلاء على تونس . ولم تكن الظروف مواتية ايضا بما فيه الكفاية اذا علمنا الوضع السيئ للغاية الذي كانت عليه المالية الطليانية ، وحالة الاضطراب السائدة في جنوب شبه الجزيرة الايطالية بما كان يضطرّ قسما من الجيش للتفرغ لقمع الحراية التي كانت ضاربة اطنابها حوالي نابولي . بحيث انّ ايطاليا لم يكن في مقدورها في ذلك الوقت ان تدخل بمفردها في مغامرة افريقية . وقصارى ما اتّصل به الكمندان ريتشي من التعليمات هو تهيئة المعدات اللازمة لحملة عسكرية . لكن بعد الحصول سلفا على موافقة الحكومة التونسية وعلى المشاركة العسكرية من طرف فرنسا على اقلّ تقدير .

الاّ انّ الباى لم يكن مستعدّا لالتماس ايّ تدخل اجنبي لا من طرف ايطاليا ولا من طرف فرنسا . ولم يكن دروين دولوي وكذلك البارون دي مالاّرّي موافقين على ان تقوم ايطاليا بتدخل عسكري في تونس . وكانت انكلترة على الاخصّ لا تخفي عزمها الشديد على معارضة ايّ سعي من هذا القبيل .

وقد علّق فيسكونتي فينوستا على المذاكرات التي دارت بين نابوليون الثالث وبين المركيز ببولي في شأن تونس بقوله : « لو كتب لبعض الكلمات التي تبودلت تحت اشجار حديقة فونتنبلو ان تخرج من حيّز القوة الى حيّز التطبيق اذن لَلَقِيّ تصرّيح الامبراطور الذي لم يكن يخلو من غموض معارضة شديدة من طرف وزرائه انفسهم لا سيّما من طرف دروين دولوي الحريص على التمسك بالتقاليد القديمة .

«على ان الظروف نفسها التي نحياها تكفي وحدها لان تجعل تلك التصريحات خالية من كل معنى ايجابي .

» ذلك اننا كنا نبحث هل في الامكان اغراء الامبراطور بالدخول في حلف بين فرنسا وبين انكلترة تغض به قضية الدانمارك ، وقد يفضي هذا الحلف ايضا لتحرير اقليم البندقية . واذا لم يكتب النجاح لاي سعي من هذا القبيل كنا نود ان نبرم مع الامبراطور اتفاقا حاسما وبعيد المرمى فيما يخص مسألة رومة . وبالجمله فاما الحرب مع النمسا او اتفاقية سينتر . والذي يلوح لي انه من العسير ان يروج في الازدهان اقدام الحكومة الطليانية على اختيار هذا الوقت بالذات للتنازل عما ترغب فيه رغبة شديدة من استرداد البندقية او رومة والبحث عن عوض لهما في القارة الافريقية .

على ان معارضة انكلترة وكذلك معارضة الدبلوماسية الرسمية الفرنسية قد احبطتا بسهولة فكرة الحملة العسكرية التي دارت في وقت من الاوقات في مخيلة الحكومة الطليانية . ففي 23 جوان 1864 اكّد فيسكونتي فينوستا للمكلف بشؤون السفارة الفرنسية بايطاليا بأن حكومته لا تضرر القيام ناي سعي يرمي للاستيلاء على تونس .

وقد اجابه دروين دولوي محذرا اياه بقوله : « نحن لا نرى بعين الغبطة او الغيرة امتداد العلائق الطليانية وانتشار النفوذ الايطالي بتونس . بيد انه من واجب وزارة تورينو ان تهتم بالتعرف على العراقيل التي يمكن ان تضعها دول اخرى في طريق هذا التوسع اذا اكتسى شكلا مفاجئا لافتا للنظر وداعيا للتملل والتساؤل .

» اما من جانبنا فاننا لا نرى مانعا بل انه يهمننا كثيرا ان نتفق مع ايطاليا على نشر الحضارة وتنمية التجارة في تلك الرقعة من الارض . ولهذا فانني اسجل بمزيد السرور ما ابداه لي م. فيسكونتي فينوستا من التطمينات .

ومن شاء ان يعرف موقف وزارة الشؤون الخارجية الانكليزية في هذا الصدد فليرجع لما تكرر ان طالبت به الحكومة الطليانية من امدادها بايضاحات في شأن الاستعدادات العسكرية التي كانت تجري بمرسى جنوة .

ولم يئأس فيسكونتي فينوستا من اعادة الكرة مستفسرا حكومة الامبراطور عن السياسة التي عليه ان يسلكها في صورة ما اذا التمس الباى نزول القوات الاروبية بتونس لاعانته على قمع الثورة .

ولم يحتج الوزير الايطالي لجواب عن هذا السؤال لانّ خبر استسلام الثوار قد شاع في اثناء ذلك . وسرعان ما أذنّ للبعثة الايطالية التي يرأسها الكومندان ريتشي بالعودة لايطاليا ، ورجع القنصل قمبروطا لسكونه القديم ، واخذ دوفوال يبدى تدمره من كون صروف الدهر اضطرته للانضمام على كره منه للشقّ الانكليزي .

٤٠ - انتهاء الثورة

لقد بدأت الجهود التي بذلها خزنة دار للفتّ في ساعد الثورة تؤتي ثمارها وأعانه على النجاح ما اعترى المتمرّدين من الملل ، لا سيّما وانّ حركتهم لم تكن منذ بدايتها موحّدة ولا منظمة تنظيما محكما . فما ان حلّ الصيف حتى اخذ عقدهم في الانتشار ، وكثرت المنافسات الفرعية بينهم ، وتعددت غارات القبائل بعضها على بعض وانهكت قواهم المعارك التي كانوا قد خاضوا غمارها ، وزاد في فشلهم انتشار نبأ المذاكرات التي فتحت مع حكومة باردو ، وكانت قبيلتنا جلاص والهمامة في طالعة من القى السلاح من القبائل الثائرة وتبعهما قسم من قبيلة دريد ، وانتهر المستسلمون هذه الفرصة لاشفاء ما في صدورهم من غلّ نحو المنافسين لهم من جيرانهم . فمن ذلك ان جماعة من جلاص قد بطش بها في اوائل جوبلية عرش اولاد سعيد عندما كانت بصدد الاغارة على عرش ضعيف موالٍ لهم فاذا بعرش جلاص ينقضّ بقضه وقضيضه على اولاد سعيد ويهزمهم شرّ هزيمة لم تبق فيهم ولم تدر ، فما كان من عروش المثلث والسواسي وبني زيد الا ان جمعوا خمسة آلاف من الخيالة للأخذ بثار اولاد سعيد والانتقام من جماعة جلاص وانصارهم من الهمامة . وكان اهل المثلث من جهتهم مستعدّين لاعلان الطاعة للباي على امل ان ينالوا جزاء استسلامهم ما يرغبون فيه من نهب مدينة صفاقس التي هي على مقربة منهم ، فيعيثون فيها فسادا بدون ان يخشوا عقابا .

وقد كتب اسبينا من سوسة لبوفال في 12 جوبلية 1864 ما مفاده : « ان سكّان المدن خصوصا الذين ينتمون منهم للطبقة البورجوازية قد بلغ بهم الضجر من الوضع المضطرب مبلغا عظيما وسمّوا من استمراره ولا يلبثون ان يطلبوا تدخّل الباي لاراحتهم ممّا يكابدونه من عناء .

وكتب قنوكو من المنستير لبوفال ايضا في 9 جوبلية 1864 ما مؤدّاه : « انّ العربان لا يستقرّون على حال ، وما زالوا على عادتهم في السطو على مواشي القرى المجاورة لهم .

وهذا ما يزيد في سخط البلديين هنا على سلوكهم ويشدّد النكير عليهم . فلو انّ الباي يأتي ومعه محلّته اذن لقابله بالترحاب ولاذعنوا اليه مخلصين ولا يبعد ان ينضمّوا اليه لمعاقبة العربان .

(ا) خضوع الثوار

بعد مذاكرات مع زعماء العربان الثائرين بجهة القيروان سعى خزنة دار لدى الباي في اتخاذ عدّة تدابير تهدف لاعادة الامن لنصابه ، وقد املى الثوار انفسهم هذه التدابير وهي : اعلان عفو عام يشمل بدون احتراز كلّ من شارك في العصيان . خفض اداء العشر لنصف مقداره . تسمية عمّال من اهالي البلاد على رأس الاعمال عوض المماليك . ابطال العمل بالدستور والغاء المحاكم التي انتصبت في عام 1861 الغاء نهائيا .

وفي الوقت الذي كانت فيه حكومة الباي تعلن عن هذه التدابير كانت في الوقت نفسه تسعى من طرف خفيّ في تنظيم كتائب الجيش . بيد انّ قدماء العساكر ابوا أن يلبّوا الدعوة التي وجهت اليهم الاّ لقاء اجور يتقاضونها . والمجنّدون الجدد كانوا يختفون او يلوذون بالفرار مدجّجين بأسلحتهم . فلم يكن من الممكن التحصيل على شيء ذي بال من السّاحل الذي كان يمدّد الدولة بالعدد الاوفر من الحصّة العسكرية . وكاد العسكر النظامي ان يصبح في طيّ العدم . والالايان الثالث والرّابع قد فرّ جنودهما عن بكرة ايّهم . حسبما عرّف به الكمندان ريتشي ولم يبق بالالاي الثاني الاّ زهاء المائة جندي وبالالاي الاول الاّ نحو الالف وبالالاي السادس والسابع الاّ قرابة السبعمئة وكانت فلول وحدتين عسكريتين آخرين لا تتجاوز 50 خيالا وثلاثمئة من عساكر الطّبيعية (14) .

وفي أواخر جوان استطاعت الحكومة ان تجمع زهاء الاربعة آلاف جندي معظمهم من غير العسكر النظامي وعززتهم بمجموعة من المدافع وجعلت على رأسهم الجنرال اسماعيل السنّي (15) .

بيد انّ المحلّة التي نيط بعهدتها زجر الثوار في الشمال الغربي قد ذهب كأمس الدابر من جرّاء الفرار .

وقد اشار لذلك دوبرفال في رسالة وجهها لدروين دولوي في 23 جويلية 1864 قائلا :
« انّ المحلّة لم تستطع ان تجتاز من المسافة اكثر من ثلاثة عشر ميلا غربي الحاضرة
وقد هبط عددها من 4000 الى 2000 اذا اعتبرنا في هذا العدد سائقي العربات . ولم تعد
تصلح في حالتها الحاضرة لان تكون تهديدا بخصاه كائن من كان . بل هي اقرب ما
تكون الى سفارة وجهها الباي لعموم الاهالي ومهمتها الاغراء والاقناع . »

بيد ان اسماعيل السنّي استطاع ان يتقدّم متوانيا في السير حتى وصل لضاحية باجة
التي التى فيها رحاله في اواسط جويلية وشرع في التذاكر مع الثوار الذين خفّوا للقائه .
وشاع اذذاك الخبر في العاصمة ان المحلّة قد ولّت الادبار لا تلوي على شيء وانّ فرسان
ابن غذاهم يلاحقونها وينهبون ما تقع عليه ايديهم ممّا تحويه قوافلها . وقد طار دوبرفال
فرحا بهذه الانباء ولم يتمالك ان كشف لوزيره النقاب في 23 جويلية 1864 عن كنهه
العلائق التي تربطه بزعيم الثوار .

غير انّ علي بن غذاهم وقد لاح له انّ نجمه آذن بالافول لم يرفض الامان الذي
عرض عليه ، ولم يحصر اهتمامه الاّ في جنسي عدّة منافع له ولذويه لقاء رجوعه لحضيرة
الطاعة ، ففي يوم 26 جويلية 1864 حضر اربعمائة من المشايخ والاعيان لتقديم فُرُوض
الطاعة باسم اربعة عشر عرشا من عروش الشمال الغربي مشترطين فقط خفض المجبى
لعشرة ريبالات وحط النصف من اداء العشر . وطلب ابن غذاهم لنفسه ضيعة واسعة
تسمّى هنشير الروحية ولاخيه عبد النبيّ الولاية على عمل ماجر ولاتباعه تسميتهم بصفة
مشايخ على رأس عدّة عروش ، وقد صادق الباي على هذا الاتفاق ولم يرّ ابن غذاهم
للقيام بواجب الشكر على هذه النعمة خيرا من ان يسلمّ لخزنه دار المكاتب التي كان
قد اتّصل بها من دو بوفال .

وقد بادر الياس مُصلّي باعلام قنصل فرنسا رسميا في 28 جويلية بان اربعة عشر
عرشا قد جنحت للسلم وانّ علي بن غذاهم قد انقلب الى اهله في ماجر . بيد انّ دوبرفال
لم يشأ ان يصدّق هذه الانباء وما زال متشبّثا بخيط من الامل في نجاح الثورة او هي من
بيت العنكبوت فلقد كتب لدروين دولوي في 20 اوت 1864 ما نصه : « ومهما
يكن الامر فانّ الثورة ما زالت باعتراف الجميع في عنفوانها بل انّ صفوفها قد ازدادت

توحدًا والتحامًا ، وإن ابن غداهم الذي تتهمة حكومة باردو ببيع ذمته - وهو امر لا نصدق - ما زال على رأس الثوار او استرد زعامته عليهم والدليل على ذلك هو انه يهتم في هذه الآونة بعقد اجتماع في القيروان للنظر فيما يعود بالصّلاح على من انظره » .

وكان زميلاه الانكليزي والايطالي ريشار وود وبيّنا اكثر منه ادعانا للواقع الذي
 ليس له من دافع حيث انهما لم يتردّدا في اعلام حكومتيهما في 29 جويلية بانّ « ثورة
 العربان في تونس يمكن اعتبارها في حكم المنتهية » .

ولم يقنع خزنة دار بهذه النتيجة بل كان همّه استئصال شافة العصيان في كافة الجهات التي ذرّ فيها قرنه . ولهذا الغرض سعى في جمع حملة جديدة توجهه للساحل وتكون مهمتها ارجاع نفوذ الباى في تلكم الجهات . بيد أنّ قدماة العساكر الذين يريد تجنيدهم من جديد قد تجمهروا في تونس معلنين غضبهم . فاضطرت الحكومة لتجنيد جماعة من الرّاع من العاصمة وضواحيها اطلق عليهم خطأ لقب عسكر رواوة وكان سكان العاصمة يحافون بطشهم ويتوقعون كل شرّ من عنف سلوكهم . وقد حصل دويوفال من الباى على ان تبقى المحلّة خارج العاصمة في انتظار الادن لها بالرحيل وكانت متركبة من 2600 رجل تساندتهم ثمانية مدافع وعلى رأسها احمد زروق وهو صنيعة خزنة دار . فاخذت تسير في بطء وتؤاذه منذ اوائل سبتمبر ووجهتها مدينة سوسة . حتى انها قضت في قطع المسافة التي تفصل بين هرقله وحمّام الانف قرابة الشهر وهي لا تزيد عن التسعين ميلاً . ولم تضطرّ اثناء سيرها للقتال ، بيد ان اقتراب المحلّة من مواقع الاضطراب في الساحل لم ينزل السكينة في قلوب المتمردين ، بل يبدو أنّ قدومها قد زاد الضغائن والحزازات التي تغلي مراحلها في الصدور تاجّحاً وضراماً ، واشتدّت وطأة العنف المتبادل بين اهل القرى الساحلية . ولما علم اهل مساكن بتنظيم حملة معدّة لاختضاع الساحل سارعوا الى اغراء اهل القرى التي حولهم بركوب متن العصيان والانضمام اليهم . واغلقت سوسة في وجوههم ابوابها واضطرتّ في 24 جويلية حين اشتدّ عليها الحصار لان تدفع عنها هجوم المساكنية بالطلاق النّار عليهم بواسطة البنادق والمدافع . وكان المهاجمون يعمدون اسدّ الحناية التي تجلب الماء لسوسة ويطلقون النار في كلّ ليلة على الاسوار . ومن حين الى آخر تصوّب نحوهم طلقة مدفعية فتبدّد جموعهم . ولم ينسح تطويق مدينة سوسة بعض سكانها من الخروج لقضاء مثاربهم

مغامرين بانفسهم عند اختراقهم الحصار المضروب عليهم . ودام الحال على هذا المنوال خمسة عشر يوما اصاب الجانبين في خاتمتها الملل من متاعه هذه الحرب الدائرة رحاها في نطاق ضيق . ونشبت بين الباغين من اهل القرى الساحلية الخلافات واشتدّ بينهم التشاجر والخصام ولم تتوحد صفوفهم من جديد الاّ عند شعورهم بالتهديد الذى ينتظرهم من قدوم المحلّة .

وانتهز عرش جلاص العتيد والمنتمى للحزب الحسيني بعد اعلان خضوعه للباي فرصة هذا الخصام ليجتاح القرى الموالية لمساكن واحدة بعد اخرى . واستنجدت هذه القرى قصد الانتقام لنفسها وردّ العوادي عنها بعرض المثاليث للتنكيل بأهل القلعة الكبرى الذين أبوا الانطماح للثورة (16) .

واسكى يحمي رروق القلعة الكبرى من عدوان المغيرين عليها اتّجه بمحلّته صوب الجنوب فخرج من هرقله في 5 اكتوبر 1864 التي لبث فيها اسبوعا واصطدم في اليوم الموالي بجماعة من القلعة الصغرى فهزمهم بدون عناء ولوّا هاربين وهو من ورائهم يلاحقهم حتّى وصلوا لقريتهم وما ان دخلوها حتّى وقعوا في قبضة الاسر هم وبقية المتمرّدين ، واباح احمد رروق قرية القلعة الصغرى للنهب بعد ان افتكها عنوة . ومع ان شقّ العصاة المناصر لتلك القرية كان يعدّ 5000 مقاتل ولديه بعض قطع من المدفعية فانه لم يتدخل في القتال ولم يشأ ان يجربّ حظّه في النزال . وما ذلك الاّ لانّ اهل مساكن قد انثنوا بسرعة نحو قريتهم التي طشّوها مهدّدة وفضّأوا حمايتها على نصرة الموالين لهم من جيرانهم . ومن الغد اقبل الجميع زرافات ووحدانا طالبين الامان (17) .

واقعدت بمساكن معظم قرى الساحل التي أتى مشائخها واعيانها طائعين ومقدّمين شواهد خضوعهم للباي ورافعين صنابق زواياهم توثيقا لعهدهم . وامكن لاحمد زروق ان يدخل سوسة بعد ذلك دخول الغزاة الفاتحين على رأس جنوده وهو يجبرّ وراءه أسراه الذين كانوا مكبّلين في السلاسل والاغلال . ثم من بعد ذلك جاب كامل المنطقة الساحلية . وكلّمّا حلّ بمجتمع من المجتمعات البشرية تقدّمت اليه وفود السكّان لطلب الامان بعد ان يسلموه ما عندهم من اسلحة وعتاد . واذا كانت الثورة قد انهارت دفعة واحدة كأن لم تغن بالامس فانّ الزّجر الذي عقبها كان اطول منها مدى واشدّ هولاً .

وقبل ان يحدث الاصطدام من حول القلعة الصغرى بخمسة عشر يوما اقلعت الاساطيل الاروبية من ميناء حلق الوادي باتفاق بينها . لكن وجب قضاء اربعة اسابيع في المذاكرات للوصول لهذه النتيجة .

ذلك انه منذ شهر اوت كان ريشار وود باتفاق مع اميرال الاسطول الانكليزي بلح على حيدر افندي بمغادرة المياه التونسية والعودة الى القسطنطينية ومستنده في هذا الطلب هو انه لا مطمع لنا في ابتعاد الاسطولين الفرنسي واليطياني عن تونس ما دام الاتراك لم يبرحوها . وبما ان مذاكرات المبعوث العثماني مع الحكومة التونسية قد انتهت فلم تبق فائدة في بقائه بتونس بل بالعكس ان بقاءه تتوقع منه محذورات كثيرة . واجتهد الاميرال ايلفرتون في التدخل لدى الباي ولدى زميله الفرنسي والايطالي للحصول على انسحاب كل السفن الراسية في المياه التونسية بشرف . وتوقف حيدر افندي في الاستجابة حتى يراجع حكومته . وفي 7 سبتمبر 1864 اعلم المكلف بالشؤون الفرنسية لدى الحكومة العثمانية رئيس الوزارة الفرنسية ان الباب العالي يفكر في استدعاء مبعوثه لانتهاء مهمته . ووجب بعد ذلك مراعاة الشعور القومي وقواعد التبجيل الدبلوماسية للدول المعنية بالامر لا سيما وان الحكومة الفرنسية ابت ان توافق على انسحاب الاساطيل الاروبية الا بعد رحيل مبعوث الباب العالي وbacher الفرقاطتين العثمانيتين .

وفعلا فقد كان حيدر افندي اول من غادر المياه الاقليمية التونسية في 23 سبتمبر على متن الفرقاطة العثمانية واقتفى اثره الاسطولان الفرنسي والايطالي بعد مضي عشرين دقيقة على موعد ارتحاله وفق برنامج مضبوط حرر باتفاق بين الاميرالين وبين السلط التركية . ولم تشارك القوة البحرية الانكليزية في الاتفاق على هذا الرحيل لانه لم يبق منها بتونس الا سفينتان . وترك الاميرال الفرنسي بميناء تونس فرقاطة وسفينة انذار لضرورة الخدمة . كما ترك الاميرال الايطالي كروبوطة وسفينة انذار ملقية مراسيها بميناء سوسة . وبقيت مع السفينتين الانكليزيتين الباخرة « روفانج » التي لقيادة الاميرال ايلفرتون وكروبوطة وفي 29 سبتمبر بارحت الباخرة « روفانج » ميناء تونس للقيام بجولة عبر المياه الاقليمية التونسية ومنها قصدت جزيرة مالطة .

ب) حملة الزجر

لقد استغرق ارجاع الهدوء لنصابه في الاباله كامل فصل الخريف وجانبا من شتاء سنة 1865 — 1864 . وفي ديسمبر خرجت محلة من تونس تحت قيادة باي المحال علي باي وبها 4000 رجل للأخذ بناصر محلة الجنرال رستم التي خفت بها المتاعب حوالي مدينة الكاف من جرّاء نكث ابن غذاهم لعهدده واستثنافه القتال اثناء فصل الخريف حيث جمع اربعة آلاف من انصاره وحمل بهم على العروش المناهضة له والتي ابت الا ان تواصل ما اعتادته من شن الغارات على جيرانها والسطو على مواشيهم ومكاسبهم ولم تشأ أن تقبل توسّطه بالصلح بينها حتّى اضطرّ للهجوم بانصاره من اولاد ماجر على قبائل جلاص التي استنجدت في الحال بحكومة باردو لحمايتها .

وبالرغم من الامان الذي منحه الباي لسائر العصاة فانّ احدهم وهو ابن دحر قد سلّمه احد مشايخ الزوايا بتوزر للباي (18) . فأوتي به لباردو والقي به في سجن مضيق وهو حيّ كميت بعد ان فرش للعصاة التي ناله منها الف ضربة ونساء القصر ينظرن اليه من شرفاتهم ويظهرن الشماتة به .

وفي اوائل جانفي دارت معركة على مقربة من تبسة بين جموع علي بن غذاهم وبين المحلّتين اللتين تمّ الاتصال بينهما وهما محلة علي باي ومحلة الجنرال رستم وتعزّزت صفوفهما بعدة فرسان من جلاص فكانت الدائرة في هذه المعركة على علي بن غذاهم وجموعه ، وقد التجأ هو وطائفة من شيعته لبلاد الجزائر التي دخلوها آمنين حيث اذنت لهم السلّط الفرنسية بالاقامة فيها بينما قد صدّت جيوش الجنرال رستم عن الدخول للتراب الجزائري عندما همّت بملاحقة الهاربين من الثوار .

وفرضت الاقامة باذن من المارشال دي ماك ماهون على علي بن غذاهم واخيه عبد النبيء وعائلاتهم اولاً بقسنطينة ثم بقبيلة اولاد عبد النور التي لبثوا فيها حتّى سنة 1866 (19) .

وفي الوقت الذي كان فيه رستم يتابع عملياته العسكرية في غربي القطر التونسي ويواصل فرض المغارم ومصادرة المكاسب والحكم بالاعدام على من يسميهم بالعصاة

كان زروق منكبا على فرض كابوس من الزجر على الساحل بلغ من الشدة والعنف والفظاعة ما ابقى ذكره حية في الازهان حتى بعد ان مرت على تلك الكارثة الجلّسى اكثر من خمس وثلاثين سنة حسبما اشار لذلك بول دي كروكى (20) في الدراسة التي كتبها عن الازمة الاقتصادية في الساحل في سنة 1897 .

وكانت العلة الطاهرية للأرهاق المسلط على الساحل هي السعي في استخلاص الضرائب التي امتنع من دفعها السكان اثناء الثورة وما يتبع ذلك من خطايا ومغارم للقيام بنفقات المحلة التي حلت بين اطهرهم لارجاعهم لجادة الطاعة فزادت نكالا على نكال وانتزعت منهم ما تركه لهم النهب الذي كان مسلطا عليهم من اهل الحاربة من ابناء قومهم « وقد رجعت حكومة الباي بسرعة فيما كانت وعدت به من اعلان الامان الذي قالت انه ستطوى به صفحة الماضي بما فيه . وعادت الى استعمال الشدة المتمثلة في السلاسل والاعلال وفي التعذيب بجميع انواعه للحصول من ولايات الساحل التونسي على ضرائب وادحة هي بمثابة العرامات التي يمرضها في الحروب الغالب على المغلوب » (21) .

وجاء في رسالة وجهها قنيكو من المستير لدي بوفال ما نصّه : « ان واجبي يفرض عليّ ان احيطكم علما بالعطاسة المنافية لكل مبادئ الانسانية التي يستعملها الجنرال زروق في تطبيق الاوامر الصادرة له من الباي . فهو يعمد لتجريد الاهالي ممّا يملكون وللتنكيل بالشيوخ والعجز والنساء اللاتي لم يشاركن في الثورة اصلاّ ويغتصب منهم الخطايا التي يفرضها عليهم بعد ان يدخلهم لغابات السجون ويضع في ارجلهم الاغلال ويرهب اجسادهم بضرب العصي ويستعمل معهم ضرونا من العنف منافية لابطس القواعد الشرعية ولا عهد لنا بمثلها في قوانين الحق العام المعمول بها في بلدانا . ومن جملة وسائل الشدة التي يستعملها يجدر بي ان اشير لمصادرة المكاسب والتعذيب الذي يصل لحد الموت او السقوط البدني وانتهاك حرمة المنازل ... واخيرا الاعتداء على عفاف النساء بمراى ومسمع من آباءهن او ازواجهن المصنفين في الاغلال ... » .

وفي مارس 1865 قدّر اسبينا ما اغتصبته الحكومة من الساحل اثناء المدة التي بين اكتوبر 1864 وجانفي 1865 بثلاثة وعشرين مليونا من الريالات . هذا بصرف النظر عن زهاء الخمسة ملايين من الريالات التي استحلها اعوان الدولة لانفسهم .

وفي 26 مارس وجّه اسبينا لقنصل فرنسا قائمة في الضرائب التي دفعتها اعمال الساحل الثلاثة اثناء تلك الفترة .

واذّ طهر لاحمد زرّوق ان البلاد قد اقفرت ونضبت مواردها وباتت عاجزة عن الوفاء بما يطلب منها من فادح الاداء . « ومن اسرف في الحلب جلب الدّماء » . لجأ الى وسيلة اخرى رآها انجع من كلّ الوسائل وادعى لتمكينه ممّا يشاء الحصول عليه . فاتّفق مع السماسرة اليهود القاطنين بالمدن على ان يقرضوا المطلوبين بالمغارم من اهل السّاحل ما هم في حاجة اليه من الاموال مقابل فائض سنوي قدره 40 في المائة . وتولّى هو ربط العلاقة بين اولئك المطلوبين وبين السماسرة المتحدّث عنهم .

ويستفاد من دراسة حرّرها بواتميليو وبعث بها الى دارو في 8 مارس 1870 تحت عنوان « كشف عن الربا اليهودي بالسّاحل » ما نصّه : « انّ الدّيار اليهودية التي تولّت اقراض اهل القرى بالسّاحل التونسي قد كانت تعمل باتفاق مع الجنرال زرّوق الذي لم يكن يهتم الاّ الحصول على مبلغ العرامة الحربية التي يقرصها تعسّفاً منه ويقدرّها بمحض ارادته . وكان العدول يكتبون كلّ ما يمليه عليهم المقرضون بدون حضور المطلوبين او ضمّانهم وبدون ان يعلم هؤلاء ما حمّل عليهم من المعارم . حتّى اذا حسبوا بعد وفائهم بالقدر المطلوب من امثالهم انّ الطلب قد ارتفع عنهم . جوبهوا بالمقرضين وبايديهم الحجج العادلة التي حرّرت في مغيبهم وليس لهم علم بمحتواها وطولبوا بدفع ما هو مضمّن بها ممّا هو محمول على قراهم ويلزمهم دفعه عملاً بقانون التضامن في الاداء مع الحيار في الطلب الى ان تنمد كلّ مواردهم ويصبح الموسر والمعسر في المصيبة سواء .

ويعمد ايضا اولئك المقرضون باتفاق مع السّلط المحلية التي كانوا يلقون منها كل مجاملة وكلّ تأييد الى حجز صانات المدينين وضرب العقلة على مكاسبهم والمطالبة بسجن المتباطئين منهم في الخلاص . وكلّما ارتفعت اصوات هؤلاء المساكين بالتدّمّر والشكوى اسكتها الجنرال زرّوق بالضغط عليها وعمد الى خنقها في مهدها » .

وقد استشهد تقرير مؤرخ في عام 1870 وجهه محمّد خزنة دار الذي خلف احمد زرّوق على رأس عمل سوسة والمنستير بعدّة امثلة تصور فداحة العمليات التي قام بها

المرابون بقرى الساحل . فمن ذلك مثلا ان قرية بومرداس من عمل المنستير التي لم تكن تضم من المطلوبين بالمجبي في عام 1863 الا 68 نفرا قد فرضت عليها غرامة حربية قدرها مائة الف ريال . وقد استطاع بعض الاعيان ان يدفعوا في الحال ما وظف عليهم . اما مناب الباين وقدره 60000 ريال فقد سبقه جمع من اليهود المرابين مقابل رهن املاك اهل القرية . ولم يمس عامان على تاريخ دفع الستين الف ريال حتى كان يونس ومن معه من المرابين قد ابتزوا من مدينهم 234000 ريال بعنوان راس مال وفوائض . هذا بصرف النظر عما نال بعض الموسرين الذين دفعوا ما عليهم مسبقا من صنوف الارهاق التي منها الزج بهم في غيابات السجون في بعض الاحيان .

ومما لا ريب فيه ان الربا اليهودي قد زاد الساحل خرابا على خراب . وتسبب في نقل ملكية عدة زياتين لايدي الدائنين . بحيث انه ليصح القول بان الازمة هي التي حققت ثراء المرابين بسوسة والمنستير والمهدية . ومصائب قوم عند قوم فوائد . فمن ذلك ان اسحاق يونس وصهره يوسف لبي (22) اللذين يتناقل عنهما الناس انهما من شركاء الجنرال زروق في الاثم قد اصبحا اهم الملاك العقارين بسوسة ، وكانا يحتكران ايضا تصدير الزيت بالتواطئ مع السلط المحلية وقد تسبب احتكارهم هذا في افلاس التجار الاروبيين الذين كانوا يعيشون من عمليات التصدير .

ومن صفاقس كانت تأتي انباء مماثلة لما تقدم . وقد قدر جان ماتيسي جملة ما فرض على المدن من الاداء ب 4686000 ريال . هذا بصرف النظر عما حمل على اهلها من الديون الفاحشة . وقد جوزي احمد زروق على نجاحه . هذا النجاح الفاضح في المهمة التي نيظت بعهدته بتسميته في فيفري 1865 عاملا على سوسة والمنستير .

وبالرغم من الامان الذي أعطي لعموم السكان فان الزجر لم ينقطع ولم يخب أواره . يدل على ذلك ان الجنرال رستم لم يكفه الوان العذاب التي سلطها على الناس في الجهة التي كان مسيطرا عليها بل قد زاد على ذلك نان وجته في شهر افريل 1865 لباردو 250 او 300 من المشايخ وفي اعناقهم السلاسل وفور وصولهم فرشوا للعصا ونساء الحريم ينظرن اليهم من شرفات القصر . وتلقاء فضاءة هذا السلوك الوحشي لم يسع قنصل فرانسا الا ان يرفع احتجاجا صارما لدى خزنة دار كان من أثره صدور الوعد بالكف عن العودة اليه .

ج) مهمة خير الدين

كان رحيل الاساطيل الاروبية وانتهاء الثورة من جملة الاسباب التي عملت على توطيد نفوذ وود في البلاط التونسي . واصبح مصطفى خزنه دار منذ ذلك العهد مواليا للسياسة الانكليزية ومصغيا للنصائح التي كان يسديها اليه ممثلها بتونس (23) . فمن ذلك انه سعى لدى الباى في ارسال الجنرال خير الدين في سفارة لاسطنبول بدعوى شكر السلطان عبد العزيز في الظاهر على ما بذله من مساعٍ حميدة اثناء الثورة التونسية . وفي الواقع ان المهمة الحقيقية التي سيعهد لخير الدين بالقيام بها هي ابرام اتفاق يضبط علائق الباى بالباب العالي وتمكينه من حق التعاقد مع الدول الاجنبية .

وبمجرد ما سمع دوبوفال هذا النبأ خفّ مسرعا لباردو وكانت علائم الغضب بادية عليه واغلظ في مخاطبة الباى وهدّده بالحيلولة دون سفر مبعوثه ولو باستعمال القوة . ويستفاد مما بعث به قماروطا لحكومته : « ان سلوك دوبوفال ازاء الباى كان ينمّ عن استعلاء لا مبرّر له وعن عجرفة بالغة فقد بها امتلاك اعصابه حتى انه رفض مصافحة اليد التي مدّها له الباى وخرج من لدنه وهو ييدي حركات بعيدة كل البعد عما يجب للمقام من الاحترام .

وفي 12 نوفمبر 1864 ابرق دوبوفال لباريس بما نصّه : « اشعربي الباى في هذا الصباح ان خير الدين سيسافر يوم 17 للقسطنطينية ومهمته شكر السلطان على ارساله لحيدر افندي . فطلبت من سمو الباى بالحاح وعلى وجه الفضل ان يرجى السفر ولو لبضعة ايام حتّى يتم لي اعلام سعادتكم بهذا النبأ . فكان جوابه الرفض البات بدون تعليل وبدون ادنى ملاحظة .

بيد انني لن اترك الباخرة التونسية تبحر قبل ان اتّصل بتعليماتكم . واعرفكم ان هذه المناورة قد حيكت خيوطها من زمان . واعتبر هذه المهمة اخطر علينا من مهمة حيدر افندي لان خير الدين سيرجع بعد ان يكون قد وضع الايالة التونسية تحت السيادة العثمانية بدون ان يتفطن له احد » .

وعوض ان ترجى حكومة باردو السّفَر قد بادرت الى تعجيل مواعده فامتطى خير الدين متن الباخرة « البشير » يوم 14 نوفمبر . وفي اليوم نفسه وجّه قائد الفرقاطة الفرنسية

« لنفنسييل » التي كانت ملقبة مراسيها بميناء حلق الوادي احد الضباط التابعين له بعد ان اتصل من دوبوفال نبأ اعتزام خير الدين السفر للاستانة وتقابل الضابط الفرنسي مع هذا الاخير على متن السفينة « البشير » وسعى في استدراجه للعدول عن هذا السفر . فما كان جواب خير الدين الا ان قال له بغاية اللطف ان التعليمات التي لديه لا يمكن الرجوع فيها بحال ولا سبيل لصدّه عن تنفيذها الا استعمال القوة معه .

وعندما ابحرت الباخرة « البشير » على الساعة الثامنة من مساء يوم 14 نوفمبر كانت الفرقاطة « لنفنسييل » تغلي مراجلها البخارية وعلى متنها م. مولان وهو قنصل مترتبص متملذ لمسيو دوبوفال... ويقول قائد السفينة انّي لم أجد وقتا كافيا لانزال مولان للبر... وكان بامكاني ان اعتبر عند سفر الباخرة « البشير » بالرغم من الانذار الذي صدر لها ان مهمتي قد انتهت . لكن لزاء الاخاح عليّ من م. مولان اعترفت الابحار واقتفاء اثر « البشير » . ولما ابصرت الباخرة التونسية قد سلكت الطريق الضيّق والمحفوف بالخطر الذي بين جزيرة زمبيرة وبين البرّ عدت الى مرساي (24) . على انّي بذلت كل ما هو ممكن للاحتجاج قولاً وفعلاً على سفر المبعوث التونسي ولم اتوقف الا في الوقت الذي لم يعد يجدي فيه الاحتجاج ويتبدى فيه استعمال العنف .

على انّي لم أكن واثقا من قدرتي على تنفيذ ما دعاني اليوم دوبوفال وهو اخذ السفينة « البشير » من تلايبيها وجرّها الى خارج المياه الساحلية التونسية والوصول بها الى احدى المراسي الفرنسية . وانّي لست آسفا على ما لم أحاوله وعلى عدم نجاحي في معامرة لم اكن راضيا عنها .

ولم يكن بيد قنصل فرansa اذن للقيام بهذا السعي . بل هو قد اقدم عليه من عندياته . ويصفه سفير فرansa بتركيا في رسالة بعث بها لحكومته بانّه « سعي طائش ذاك الذي كان يراد منه القبض في عرض البحر على المبعوث التونسي في سفارة رسمية وان ما فعله قنصلنا بعيد كل البعد عن افعال العقلاء » .

وهذا ما جعل الوزارة الفرنسية تقابله بالاستنكار . ولم يُجد تأييد مدام كورنو لدوبوفال الذي وقع استدعاؤه لباريس في 3 جانفي 1865 بالحاح من خزنة دار ومن الانكليز . وتلك كانت خاتمة حياته الدبلوماسية ونهاية سياسة شخصية ومضطربة كانت

تستحقّ ان يكون عقابها اشدّ حزما والبلغ ايلاما . وقد عيّن دُروين دولوي خلفا على رأس القنصلية دوشان دو بلكور الذي التحق بمنصبه في 5 جانفي 1865 . وبعد مضيّ شهرين على هذا التاريخ قرّرت الحكومة الطليانية هي ايضا نقله قنصلها قماروطا من تونس الى ليون وعيّنت خلفا له لويجي بينا قنصلها بعاصمة الجزائر الذي تقلب في عدّة مناصب قنصلية بالشرق . ولعلّ للتشكيات التي صدرت من التجار الايطاليين بقنصلهم صلة بهذه النقلة . فهم ينسبون له العجز وعدم اغتنام فرصة وجود الاسطول الطلياني بالمياه التونسية للسّعي في فضّ نوازلهم مع الباي .

ولم ير قماروطا بدّا تلقاء العتاب الشديد الذي صدر له من حكومته من تقديم استقالته التي لم تقبل منه . واستمرّ الانتقاد على سلوكه قائما في الصحافة الطليانية طيلة اشهر عديدة حتى اضطرّت الحكومة الايطالية ازاء التذمّر الذي ما انفكّت تردّده جاليتها بتونس من سلوك القنصل لابداله بغيره . وكان خلفه لويجي بينا الذي وصل لتونس في اوائل افريل 1865 خامس قنصل ايطالي يحلّ بتونس منذ قيام الوحدة الايطالية اي في ظرف خمسة اعوام .

5 - عودة النفسِ والفرنسيّ

اقتبل خير الدّين عند وصوله للاستانة بمنتهى التّعجيل والتّقدير . بيد أنّ الاوساط الرسمية التركية كانت تؤكّد أنّ مهمّته في تركيا لا تخرج عن دائرة المجاملة التقليدية . فهو مكلف بان يقدّم فروض الشكر للسلطان من اجل العون المالي الذي تفضّل به اثناء الثورة . ولم يكن سفير فرنسا ليصدّق هذه التأكيدات التي لم ترج عليه . فقد كتب لدروين دولوي ما نصّه : « إنّ الاغلب على الظنّ هو أنّ مبعوث الباي سيحتفل به وسيلقى من الباب العالي مزيد الحضوة والالتفات... ولن يفوت خير الدّين ان يقول للوزراء الذين سيجمع بهم أنّ باشا تونس هو من اخلص اتباع جلالة السلطان وإنّه يلتمس منه التأييد والمساندة لردّ غائلة الحكومة الفرنسية . بينما هو لن يتردّد في التصريح اليّ عند ما تتاح له زيارتي - اذا أطمأن أنّه في مأمن من التورط - بأنّ مولاه في حاجة لكلّ رعاية من طرفنا ولكلّ عطف من جانبنا ليتسنى له الوقوف في وجه محاولات التسيطر المتوقعة من قبل الباب العالي وليستطيع المحافظة على استقلاله . وتلك هي في الغالب الاعم الخطة التي يسلكها مبعوثو باي تونس عند حلولهم بالقسطنطينية .

وقد سار دروين دولوي على منوال سفيره في الحكم على تلك السفارة قائلا في حقّها أنّها مكدّرة وغير مناسبة . بل يمكن ان تنقلب خطرا على « الحالة الراهنة » التي نريد المحافظة عليها في الايالة . ولهذا فهي تتطلب منكم يا سعادة المركز ان ترقبوها بيقظة خاصة » .

وبسط المركز دوموستيي لوزير الخارجية التركية علي باشا تخوفات فرنسا من مهمّة خير الدّين قائلا له : « ان سياسة فرنسا ازاء تونس بسيطة للغاية... فنحن لا نرغب في ان يكون الباب العالي جارا لنا بالنسبة للجزائر » .

واذ قد عبّر له علي باشا عن رغبته الصّادقة في عدم تغيير الوضع الذي عليه الایالة فقد كان جواب دروین دولوی الذي اتّصل به المركیز دوموستیي اثر هذه المحادثة انه : « يسجل عزم السلطان على استبقاء « الحالة الراهنة » بتونس بدون تغيير وهذا هو الشرط الاساسي للحفاظ على علاقتنا الطيبة مع الباب العالي . بقيت — الحق — يقال — ضرورة الاتفاق على ضبط مدلول كلمة « الحالة الراهنة » التي ما زالت تختلف في شأنها التناويل »

ففي 15 ديسمبر 1865 سلّم السفير البريطاني بباريس على الطريق الرّسمي مذكرة بنيت على اساس اتفاق ابرم بين تركيا وبين باي تونس وتعرّضت المذكرة للتعليمات التي زوّد بها الباي مبعوثه خير الدّين . وقد ظهر لخزنة دار ان يطلع عليها ريشار وود الذي بادر باحالتها على لندرة . وبهذا « الاسلوب الغريب » اي الاسلوب المتلوى ظهر للحكومة التونسية التي قطعت علاقتها عمليا مع دوبوفال ان تحيط الحكومة الفرنسية خبرا بنواياها .

وكانت شروط الاتفاق هي الآتي بيانها :

1 — يبقّى حقّ تولّي الامارة في العائلة الحسينية متداولاً بين افرادها بطريق الارث كابرا عن كابر .

2 — يكون للباي حقّ ممارسة سلطته في الشؤون الداخليّة للایالة التي يديرها وفق قوانين تأسيسية وادارية .

3 — وبناء على ذلك يكون له الحقّ في تسمية مأمورين مدنيين وضباط عسكريين لجيشي البرّ والبحر الى رتبة فريق .

4 — يكون للباي حقّ استبقاء علائق له مع الخارج .

5 — للباي حقّ ابرام المعاهدات العامّة والاتفاقات التجارية وعقود الملاحة مثلما جرى بذلك العمل فيما مضى بيد انّ كلّ المعاهدات او الاتفاقات او غيرها من الموائيق التي قد تنال من سلامة السلطنة بصفة عامّة كالمحالفات الدّفاعية او الهجومية وكالاتفاقات المفضية للتنازل عن قسم من التراب او لضبط الحدود لا يمكن ان تعتبر ماضية وقابلة للتنفيذ بدون ان يصادق السلطان عليها .

6 — عندما يولّى باي جديد يطلب من السلطان ان يتفضّل باقرار ولايته ويجاب لطلبه كما كان الشأن فيما مضى .

7 — يكون للباي الخيار في الذهاب لسطنبول او في عدم الذهاب . لكن كلّما تهيّأ له الذهاب يقبل بمظاهر التشريفات اللائقة برتبة الامراء الذين تلقوا امارتهم بالوراثة .

8 — ابطلت الهدايا المعتاد تقديمها في مثل هذه المناسبات وعوّضت بمساهمة سنوية قدرها... (كذا) تدفع لدار الصناعة السلطانية بعنوان اعانة للذّب عن حوزة الافطار المنضوية تحت لواء السلطنة العثمانية .

9 — يعترف الباب العالي كالماضي بالراية الخاصة للايالة التونسية .

10 — يفوّض جلالة السلطان للباي حقّ تقليد النياشين المدنية والعسكرية .

11 — تضرب السكّة باسم السلطان .

12 — يكون الدّعاء في الخطب الجمّعية للسلطان .

هذا الغرض الاساسي من سفارة خير الدّين لتركيا . فهو قد كلّف بان يحصل على اعتراف تركيا بالحرّيات التي تنصّرف فيها الايالة ، وان يظفر بضمان السلطان في بقاء الحكم الذاتي قائما في البلاد داخل إطار السلطنة العثمانية .

وتسويةً للنقط التي بقيت محلّ نزاع اثناء المذاكرات التي دارت مع حيدر افندي قد عرض الباي جملة من الحلول رآها كفيلة بتذليل الصعوبات ، منها انّ اللائحة الاصلية التي دار من حولها النقاش كانت تقتضي وجوب ذهاب الباي بنفسه للأستانة عندما يبايع بتونس للحصول على فرمان الولاية . وقد عوّض هذا الوجوب بالخيار . كما انّ عبارة الضريبة المفروضة على الايالة لفائدة السلطنة قد عوضت بمساهمة عسكرية . وجعل الفصل الخامس فارقا بين المعاهدات التجارية التي بقيت كالماضي من متعلقات الحكومة التونسية وبين المعاهدات ذات الصبغة العامّة التي تبقى من خصائص السيادة التي يتصرّف فيها السلطان وحده .

وكان دروين دولوي قد سجّل فيما سبق على وزير الخارجية الانكليزية لسورد روسيل تصريحاته المتعلّقة بالمحافظة على « الحالة الراهنة » بالايالة وقال انه موافق عليها .

لكن في 29 ديسمبر قد احاط هذا الاخير سفير فرنسا علما بان « لائحة الاتفاق بين تونس وتركيا قد اعتبرتها حكومة الملكة غير خارجة عما هو مألوف ومتعارف من العلاقات بين الباى وبين الباب العالي حسبما قرّر ذلك العرف الجارى والمعمول به منذ القدم . وبموجب ذلك فهو يأذن لممثل انكلترة باسطنبول بان يعرف من يهتمهم الامر بان هذا المشروع قد حظي بموافقة وزارة لندرة » .

وقد اثار فهم مدلول عبارة « الحالة الراهية » على هذه الصورة احتجاج وزارة فرنسا . حيث بادر دروين دولوى باعلام كل من السفيرين الفرنسيين بلندرة واسطنبول بمعارضة حكومة الامبراطور لذلك الفهم . واشعر الحكومة التركية بانه يرى ان العمل باللائحة التي حبّذتها انكلترة يعتبر انتهاكا صريحا لحرمة الالتزامات التي كرّر علي باشا اخيرا عزمه على التقيد بها وسجلتها عليه الحكومة الفرنسية اثر سعي رسمي قامت به لديه . كما كلّف سفير فرنسا بلندرة البرنس دولاتور دوفيرني بان يحتج في هذا المعنى لدى لورد روسيل .

وقد بقيت ايطاليا لحدّ تلك الساعة بمعزل عن المشاركة في هذه المذاكرات . وصرّح الجنرال لامارمورا على معنى الاستهزاء بان وزارة تورينو لم تتصل باي بيان رسمي في هذا الشأن لا من الباب العالي ولا من حكومة الباى .

وهذا لم يمنع دروين دولوى من ان يطلب في 20 ديسمبر من المكلف بالشؤون الفرنسية بتورينو البارون دومالارى ان يجسّ نبض الحكومة الطليانية للتعرف على استعداداتها في هذا الموضوع . وقد عبّر لامارمورا عن رغبته في استبقاء « الحالة الراهنة » في الايالة التونسية . واكد انه ستوجه تعليمات في هذا الصدد لقنصل ايطاليا بتونس ليكون عمله على مقتضاها وباتفاق مع الحكومة الفرنسية . وصدر الاذن للقنصلين الفرنسي والايطالي بان يقوموا بسعي موحد بينهما لدى الباى لاستفساره عن كنه المساعي التي كلّف من يقوم بها باسمه لدى القسطنطينية .

بحيث ان الحكومة الطليانية كانت مؤيدة لفرنسا في هذه الخصومة من اجل تونس . وبدون ان يكون لها مبدأ سياسي واضح ومضبوط في القضية ، فالذي كان يبدو منها انها تساند النظرية الفرنسية الحريصة على ان تكون تونس مستقلة عن الباب العالي على خلاف النظرية الانكليزية التي تعتبر الايالة التونسية ما زالت ولاية تابعة للسلطنة العثمانية .

ومهما يكن الامر فانّ الموقف الحازم الذي وقفته حكومة الامبراطور حيال القضية التونسية قد كان له اثره حيث حمل الحكومة الانكليزية على مراجعة سياستها . وقد احاط المكلف بالشؤون الطليانية بلندرة حكومته بهذا التحول في السياسة الانكليزية كما كاتب دروين دولوي في هذا المعنى المركيز دوموستيني ذاكر له : « انّ الحكومة الانكليزية التي تطوّح بها المسير الى ابعاد غاياته او على الاقلّ تقدّمت اكثر من اللازم في هذه القضية قد رجعت على اعتقادها واصبحت تسعى في جعل نظرياتها ومساعدتها مطابقة لنظريات ومساعدتي الدولة العثمانية » .

وفعلّا فانّ لورد روسيل عدل عن تأييد اللائحة التي حضرها وود لدى حكومة اسطنبول . واذ بلغه انّ هذا الاخير اخذ على عاتقه توجيه رسالة للباي في 25 جانفي 1865 في تحريضه على الثبات في موقفه والمثابرة على سياسته كان جواب الوزارة الخارجية الانكليزية عن هذا السعي ان قابلته بالاستنكار الاتم باعتبار كونه يعارض مبدأ المحافظة على « الحالة الراهنة » التونسية .

هذا وقد ترتّب على هذا التحول الذي طرأ على السياسة البريطانية تحوّل ايضا فيما كانت تعترّم تركيا ابداءه نحو تونس . فالسلطان قد عدل عن اصدار فرمان الذي ذهب لالتماسه خير الدين . ولم يحمل مبعوث الباي معه عند رجوعه لتونس في جانفي 1865 الاّ مجرد مكتوب حرّره الصّدر الاعظم في 20 ديسمبر 1864 وتضمّن « تأكيد العمل بالامتيازات القديمة المحوّلة للإيالة وفق الشروط التي اشتملت عليها المذكرة التي اطّلت فرانساً على فحواها . وقد تعرّض المكتوب الوزيري للأسس التي بنى عليها الاتفاق القاضي بضبط العلاقات بين الباب العالي وبين حكومة الايالة . وهذه أوّل مرّة يعترف فيها وزير تركي بصفة رسمية بالوضع الخاصّ الذي عليه باي تونس » .

ومن جهة اخرى فانّ عدول السلطان عن اصدار فرمان خاصّ للباي يعتبر امساكا منه عن مضابطة الديبلوماسية الاروية ورغبة منه في عدم احراجها بقبول المطامح السلطانية على علاقتها . اذ ليس للمكتوب الوزيري من الشأن ما للفرمان السلطاني . ولهذا تجاهلته كلّ من فرانساً وإيطاليا . واعتبرت أنّ الوضع الدولي للإيالة لم يطرأ عليه اي تغيير وكانّ مبدأ « الحالة الراهنة » ما رال قائما فيها على النحو الذي شرحته فرانساً وضبطت مدلوله المراسل العديدة .

ومّا لا ريب فيه أنّ الاخفاق الجزئي الذي اسفرت عنه مهمّة خير الدّين قد كان فوزا دبلوماسيا لفرنسا . وقد شعر الباي نفسه بذلك . فما أن اتى ربيع سنة 1865 حتى استأنف علاقاته ومساغيه لدى الحكومة الامبراطورية على اساس من المجاملة بعدّها بها العهد في باردو منذ بضعة اعوام . وفي افريل ارسل الجنرال خير الدّين في مهمّة لباريس . وفي ماي قدم الامير الطيب باي وهو شقيق الباي ليسلم على نابوليون الثالث اثناء رحلته للجزائر .

بيد أنّ قنصل انكلترة ما زال معتمدا كالماضي واكثر من الماضي على حسن استعداد الوزير الاكبر التونسي نحوه . واستجابة لطلبه قد سعى لدى لورد روسيل تحت طيّ الخفاء التام في منحه الحماية الانكليزية . وقد ظفر مصطفى خزنة دار مع بقائه وزيرا تونس بالحماية الاجنبية التي كان قد التمسها بدون جدوى من فرنسا قبل ذلك التاريخ بخمسة عشر عاما . ولم ينل ما ناله محمود بن عياد الذي احرز على الحماية الفرنسية بمجرد استقراره بباريس في سنة 1852 . ولم يكف تقلّص ظلّ دوفال عن تونس لكي يسي الويرير الاكبر التونسي الضّغط الذي سلّطته قنصلية فرنسا بتونس على الباي قصد الحصول على عزله . ولعلّ لعزته دار اسبابا قد تكون صحيحة تحمله على الاعتقاد بان الفرنسيين ما زالوا يكتنّون له العداوة والبغضاء . ففي جويلية 1865 قد وقع تحت يده على حين غفلة مكتوب وجهّه ممثل مصالح الباي بعنّانة الفرنسي اللّيّقرو (25). الى دوشان دو بلكور عارضا فيه على قنصل فرنسا ان يسعى في اثاره القبائل المتاخمة للحدود الجزائرية ضدّ خزنة دار وبذلك تتمكّن الحكومة الفرنسية من وسيلة تستند عليها لمطالبة الباي بعزل وزيره .

وهذا ما جعل خزنة دار دائما على حذر من فرنسا ومؤيدا بدون احتراز لسياسة وود . ولم يفقد تأثيره الواسع على الباي . واذا كان لم ينجح في حمل الباي على ارجاع العمل بعهد الامام المعلن عنه في سنة 1861 فقد استطاع على الاقلّ التحلّص من اشدّ خصومه واقصائهم واحدا بعد واحد . ففي اوت 1865 انطلقت شرارة ثورة صغيرة بحلق الوادي من نوع ثورات السّرايات فاستغلّها خزنة دار ليضع في اهمّ مراكز التّفوذ اخلص اشياعه اليه في ذلك العهد . فتولّى صهره الجنرال رستم وزارة الداخلية واصبح الجنرال زروق عامل سوسة وزيرا للحربية وانتقل محمد خزنة دار من وزارة الحرب لوزارة البحرية وسمّي حميدة ابن عياد عاملا على طبرقة . وسعى في عزل بعض الموظفين او في الزّج بهم في السّجن .

واضطّر الجنرال حسين للتنازل عن رئاسة المجلس البلدي بالحاضرة . وكانت الجفوة التي نالت خير الدين اخفّ وطأة مما نالت غيره . ذلك بأنّ صهر الوزير الاكبر قد اصبح عمله مقصورا على القيام بمهمّات في الخارج منها ما هو اختياري ومنها ما هو اضطراري ولم تبق له ادنى مشاركة في حكم البلاد منذ ثلاث سنين . حتى انه اصبح خائفا على سلامته وعلى سلامة مكاسبه واخذ يفكّر في بيع ما يملكه من ضيعات ليتسنى له الاستقرار نهائيا بالحارج .

وما من شكّ في أنّ سياسة التقرّب الى تركيا التي سعى اليها وود وحرّص عليها منذ قرابة العشر سنين قد باءت بالفشل في اسطنبول ازاء المعارضة الصريحة التي قابلتها بها الحكومة الفرنسية .

وهذا ما ادركه خزنة دار وحمله على محاولة سياسة اخرى عليها يكون لها من النجاح اكثر ممّا كان للسياسة التي قبلها . وهذه السياسة تتمثّل في تدويل الايالة التونسية تحت ضمان الدّول الكبرى . وقد تمطّن قنصل فرنسا لهذا السعي الحديد فاحتج منذ شهر جوان 1865 على ضروب التأييد والمناصرة التي طفر بها الباى في هذا الصّد من لدد بعض القنصليات (26) داكرا في احتجاجه : « انهم يريدون ان يحلّوا الحماية الجماعية لكافة الدّول الاروية محلّ الحماية المنفردة التي ما انفكّت فراسا تمارسها وتولّاها في تونس » .

وقد اعاد دوشان دوبركور الكرة في شهر سبتمبر لمعالجة هذا الموضوع وارداد تبسّطا فيه بواسطة مدكرة خصّصها لبحث سياسة الحكومة التونسية وذكر انّ هذا المشروع يحقق احلام الباى ويدغدع كبرياءه ويحرّك في الآن نفسه اطماع من حوله من المماليك . فالامير يغتم بدور شكّ ما يصو اليه من الاعتراف به ملكا مستقلاّ وبذلك ينجو في آن واحد من السيطرة التركية ومن التهديد الفرنسي المسلّط عليه . وقد يتاح لمستشاري الباى واهل طاقته ان يظفروا بدا كانّ يحلم به بعضهم من تعيينهم في مناصب وزراء ممّوضين في الخارج . بحيث انّ السياسة الجديدة التونسية كانت تحمل بين طياتها خطرا كبيرا يهدّد المصالح الفرنسية . لانه كان يبدو انّ حظّها من النجاح لدى الحكومات الاروية هو اوفر بكثير ممّا كانت تلقاه سياسة التقرّب الى تركيا التي كان يشيد بها ويدعو اليها دائما كلّ من خير الدين وحسين . وكانت في موضوع الحال

وبالنسبة للظروف هي السياسة الوحيدة التي من شأنها ان تحقّق الاستقلال الحقيقي للابالة التونسية . فلا عجب اذن ان يهتّز لها دوشان دولكور ويقرأ لها الف حساب .

وقد فاتح الوزير الاكبر في شأن هذه السياسة الجديدة قنصل ايطاليا قمبروطا في فيفري 1865 وسافر خلفه بينا لفلورنسا في جويلية من السنة نفسها محمّلا ببيانات قال عنها انها « مهمّة جدّا » عن السياسة التونسية . وارسل الجنرال رستم وزير الداخلية في الوقت نفسه لفلورنسا في مهمّة تتعلّق بفتح مذاكرات للحصول على موافقة الحكومة الطليانية على تعيين وزير مفوض تونسي يكون مقامه بتلك المدينة وشاع الحبر يومئذ انّ المرشح لذلك المنصب هو الكونت رافو . وكان مرلاتو قنصل النمسا وهر من اصدقاء وود موافقا على هذه المساعي . وبدون ان يأخذ وود على عاتقه التعهّد بأيّ شيء قد صرّح منذ شهر فيمري 1865 بانّ الباى يرغب في اعتراف الدول بحياد تونس في صورة نشوب حرب لا تكون طرفا فيها . وفي الآن نفسه لم يزل خزنة دار يمانع في اعطاء موافقته الرسمية على التصريحات التي افضى بها دروين دولوي مرتين الاولى في 19 والثانية في 26 افريل 1865 والتي اعترف فيها باستقلال البلاد التونسية . وكان دوشان دولكور قد كلّف بأن يطلع الباى على الرسالة المؤرخة في 26 افريل التي وردت عليه من وزير الخارجية الفرنسيه والتي صمّتها تعليقاته على المكتوب الوزيرى الآنف ذكره . وقد جاء فيها « انّ كلّ ما يميّز اصالة استقلال حكومة من الحكومات قد اعترف به الصّدر الاعظم لتونس واثبت وجوده بالاستناد على السنن المتبعة منذ القدم . امّا علائق الباى مع جلالة السلطان فهي مجرد علائق ذات صبغة دينية محضة اى متّصلة بما للسلطان من سلطة روحية » . وقد عبّر خزنة دار شهيا عن رضاه بهذا التأويل لكنّه اصرّ على الامتناع من التعبير عن رأيه كتابة حسبما كان يؤمّل منه .

وعندما نشرت وجهة النظر الفرنسية في شأن المسألة التونسية بالجريدة الرسمية الفرنسية بتاريخ جوان 1865 لم يكن حظّها من القبول العاكسي من طرف تونس اوفر ممّا منيت به المساعي السّابقة . حيث استمرت الحكومة التونسية على الامتناع في بيان موقفها في هذا الموضوع بواسطة تصريح رسمي .

وكان لقنصل فرانسوا موجبات اخرى للتدبّر من سلوك الوزير الاكبر التونسي . فمن ذلك انّ كلّ القضايا التي تهّمّ رعايا فرنسيين كانت معطّلة في باردو بدون ان

يلتفت اليها احد . ويدعي خزنة دار ان هذه الماطلة سببها نضوب موارد المالية . بيد ان الصعوبات التي يشكوها من الوجهة المالية لم تمنعه من قبول مصالحة بمقدار باهظ جداً لمضّ مسألة الديون المحمولة على عاتق البايات وهي مسألة يطول شرحها وفيها ما لا يقبله العقل . وما ذلك الا لان مشروع المصالحة قد قدم له من طرف وود وبيننا باسم غرماء من اليهود الانكليز والايطاليين .

واستؤنفت الاشتباكات حول الحدود بحدّة اشدّ من ذي قبل والتهمت الحرائق التي اضرمت نارها القنائل التونسية في شهر جويلية 1865 وحده خمسا وعشرين غابة من غابات مقاطعة قسنطينة . بدون ان تقوم السّلط التونسية باي سعي ولا حتى بمحاولة سعي لاتقاء هذه الاضرار او لمعاينة مرتكبيها على الاقل . وكان كاهية الكفاف سي صالح بن محمد معروفا باحساساته العدائية نحو فرانس وينسب اليه تعمّد اثاره الشعب على مقربة من الحدود لحاجة في نفسه . وسعى عامل طريقة الجديد حميدة بن عياد من جهته وهو من المحتمين بالرعوية الانكليزية في ان يؤسس بصورة علنية شركة اسبانية احررت في سهر جويلية 1865 ولدّة اثني عشر عاما على حق استغلال العانات والمناجم بجهة طريقة المتاخمة للحدود الجزائرية .

وبلغ ايضا لعلم دوشان دوبلكور ان بعض الجزائريين المحتمين بفرانسا قد فرضت عليهم اتاوات غير قانونية . وان آخرين امثالهم قد اهينوا وفرشوا للعصا باذن من اعوان الباي بالرغم من احتجاجهم ومن الادلاء بصفتهم . وحصل قنصل ايطاليا بسهولة من الباي في جويلية واوت 1865 على تعويضات وعلى وعد منه بمعاينة بعض الراعايا التونسيين الذين اعتدوا بالعنف على صيادين ايطاليين ببزرت وبسواحل الوطن القبلي . ولم ينجح قنصل فرانس في الحصول من خزنة دار على اي تعويض عن اعتداءات كان ضحاياها رعايا من الفرنسيين وكانت افدح بكثير مما حصل للايطاليين بحيث أن سوء استعداد الوزير الاكبر نحو فرانس كان واضحا وضوح الشمس في رابعة النهار . وهل يحتاج النهار الى دليل . ولكي يوضع حدّ لسياسة وخز الار التي كانت تسلكها الحكومة التونسية ازاء فرانس وازاء ممثليها نتونس ، ولكي يقطع دابر ما كانت تقصده وتسعى اليه من تدويل المسألة التونسية . ولكي يرجع النفوذ الفرنسي بباردو لما كان عليه قد صحّ عزم حكومة الامبراطور على ان تضرب ضربة حاسمة تعيد الامور لنصابها وترجع العقول النائرة للجادة .

فمنذ شهر جوان 1865 سعى دورين دولوي لدى حكومتني فلورنسا وفيانا لمعرفة وجهات نظرهما حول القضية التونسية . واتصل من البارون دومالاري بمعلومات مطمئنة عن استعدادات الجنرال لامارمورا التي قيل عنها انها ميالة للمسالمة . وصرح وزير الخارجية النمساوية الكونت منسدورف بويي من جهته بانّ سياسته ليست معارضة لسياسة فرنسا بتونس . واعلن استنكاره للدسائس المنسوبة لمرلاتو واكد انّ هذا الاخير سيتصل بتعليمات تأمره بتغيير سلوكه .

وفي سبتمبر دار نقاش حول المسائل التونسية في احدى جلسات مجلس الوزراء بفرنسا تحت رئاسة الامبراطور . ولما استشير والي الجزائر المارشال دوماك ماهون في هذا الموضوع كان الرأي الذي ابداه يتمثل في ارسال حملة عسكرية تصل الى العاصمة التونسية . وقدم برنامجا مفصّلا في خصوص خطط سير تلك الحملة وما يلزمها من تنظيم واعداد . بيد انّ هذا البرنامج كان يتجاوز بكثير نوايا الحكومة . فاقترحت الوزارة على توجيه بلاغ اخير للباي على يد مبعوث خاص هو البارون سيّار على ان يؤيده عند الاقتضاء عرض عسكري فرنسي على الحدود . وفي صورة اخفاق هذا السعي يؤذن للجيش الفرنسي ان تقتحم الحدود التونسية وتحتلّ الجهات المحيطة بالكاف .

وصل البارون سيّار لحلق الوادي في 19 سبتمبر على ظهر الباخرة « ليكليرور » بعد ان مرّ في طريقه على عاصمة الجزائر ليتفاهم مع المارشال دوماك ماهون وليتفق معه على خطط العمل . وفي 24 سبتمبر تقابل مع الباي وطلب اليه ان يُقدّم ترصيات لفرنسا في مقابلة الاضرار الحاصلة للغارات الجزائرية بسبب الحرائق ولجبر ما حلّ بالجالية الفرنسية من الاستخفاف وما لحق الجزائريين المحتمين بفرنسا من اعتداءات بالضرب ونحوه واعطى للحكومة التونسية اربعا وعشرين ساعة لتعرفّ بجوابها كما اشترط عزّل عمّال وكواهي تونس والكاف وقلبيبة والزام الوزير الاكبر بتأدية زيارة رسمية لقنصلية فرنسا للاعتذار عن كلّ هذه الفعّال .

وقد ابرق لورد روسيل الذي احاطته فرنسا علما بسعيها للقنصل وود داعيا اياه بان ينصح الباي بقبول الطلبات الفرنسية . ويبدو انّ هذا التدخل من انكلترة هو الذي حمل الباي على التنازل بسهولة واستولى الذّعر على خزنه دار فاستجاب بدون مناقشة لكلّ ما طلبه البارون سيّار . واكتفى المبعوث الفرنسي في آخر الامر بالحصول على

عزل كاهية الكاف سي صالح بن محمد ورئيس المجلس البلدي بالحاضرة سي أيوب (27) والوعد بالحصول على غرامة قدرها 400000 فرنك لجبر الخسائر التي لحقت الفرنسيين اثناء الثورة وعلى عدة منع اخرى لمائدة الجزائريين الذين وقع الاعتداء عليهم . وعلى تعهد صريح من الباي بمعاملة الجزائريين المحتسين بفرانسا نفس المعاملة التي يحظى بها الفرنسيون انفسهم .

بيد ان مهمة سيار كان لها مرمى سياسي ادعى للأعتبار واحقّ بلغت الانظار . ومثلما فهمه وود فان طلب تعويض الضرر لم يكن الا تعلقة تخفي وراءها ما هو اهم . ذلك ان البارون سيار قد اتى ليرفع صوته عاليا ولينسج العافلين من حاشية الباي ان الحكومة الفرنسية لا يمكن لها ان تسمح بان تعامل باستحقاف . وحسب عبارة المبعوث الفرنسي نفسه : « لا يمكن ان تكون في تونس سياسة اخرى ونفوذ آخر غير سياسة ونفوذ فرانس » .

وقد شاءت الحكومة الفرنسية ان تشجع الفور الدبلوماسي الذي ظفرت به في اسطنبول اثناء شهر جانفي 1865 نارحاع منزلتها في دارود لما كانت عليه . وكان حل همها ان تعيد لاقصصية الفرنسية الخطوة التي كانت تتمتع بها في مجالس شوري الباي قبل ان تفقدها اياها الهومات والتطوعات التي ارتكبتها ليون روش ودوبوفال .

لقد كان الانذار صارما . وكان له أثره في الآذان والاذهان التي تلقته . بدليل ان الدسائس التونسية مع الخارج قد كفت . ولم نعد نسمع طيلة عدة سنين نادى سعي يرمي الى التقارب مع تركيا . وقبر كذلك مشروع تدويل الايالة .

وإدا كان وود قد احتفظ بمركزه القديم بصفته مستشارا وصديقا لخزنة دار فان قنصل فرانس اصحح شخصية مسموعة الكلمة في تونس وتعامل بمنتهى التقدير والرعاية . ولم يكن شيء يت فيه ساردو بدون ان يستشار في شأنه ممثل فرانس . وغدت العلاقات بين القنصلية الفرنسية وبين الورير الاكبر مرضية ان لم نقل ودادية . وكان هذا الاخير يتظاهر في كل مناسبة بمنح الاولوية لفرانس على سائر الدول الاجنبية ويخصص لمصالحها معاملة ممتازة . وتلك سياسة يشير بها على كل حال الرشد وحسن التبصر لان الضائقات المالية التي كانت تتحبط فيها الحكومة التونسية من شأنها ان تجعلها في كل يوم اكثر من سابقة تحت رحمة اصحاب بنوك باريس .

التعليق

- (١) بالاصل المفعول عنه ورد بدل حموده اسم حسونه ولعله وهم او تحريف ، فانه لم يول هذه المهة أحد ولاية العهد يعرف بهذا الاسم
- (٢) قد اطلب برودلاي في بيان ما كان يمار به الفصل الفرنسي في علائفه مع الحكومة البوسنيه من غلطه ونهور
- (٣) يعل عنه امبري في كتابه « النوره البوسنية في عام ١٨٥٤ » قوله « اني لما كنت في باريس كنت افكر مثل تفكيركم ، اما في تونس فان رأيي قد تغير تماما وليس ما اراه محض حبال ، ذلك اني لم اسمع فولا غير الذي اعلمت به الوزير بواسطة رساله زوجته باربع هذا اليوم ، وتصلكم نسخة منها صححه هذا
- ان الدين يحكمون البلاد البوسنيه لا بخاور عدهم الحسين . قد رفعوا من حالة العبد الى اعلى مقام وبالوا اوفر المخطوط ولكي يستقي الساي البوارن فانما بين هذا العدد من السادة بعدد من العبه والاخرى الى سقى البعض مهم . وقد استطاعوا ان يشدوا وثاقه بواسطة دسبور كمل الحمايه لهم دون سواهم ، وامروا مكره بنا هبوا له من حسن الشهوات التي انعس فيها للادوان ، وهذا سيء ، يوسف له . لان الباطر اليه مهم يشعر ناذي ، ذي يد ، يعطف عليه ، وان وجهه اجل من وجوه كل المالك . وما من شك في انه لو شاء ان يخلص من سخطهم اذن لانقلوا عليه وادافوه وبال امره
- (٤) وهذا نص جواب الوزير الاكبر البوسني عن نصحه الفصل الفرنسي « اما بعد فانه بلغنا مكنونكم . وما حزنم لنا منه مما طهر لكم من النصحه فسا وقع من الريايه في الاغابه علمناه . وعلى حصره مولانا العله عرصاه ، وان شاء الله لا نفع ما نوهمونه من البحر ودمم »
- (٥) ان ما به الحاجه من المكوث الموحه من دوروس دولوى للفصل الفرنسي في ٢٤ ديسمبر ١٨٥٣ بمثل بالخصوص في قوله له « اذا كان من واحسا المرض على الا نمن حقوق مواطنسا في البلاد البوسنيه ناي ادي فان النافه تعرض علينا ان سقى بمرول عن التدخل في كل ما بهم الاداره الداخليه للبلاد ، اذ ليس لنا اي حق ببول لنا هذا التدخل اللهم الا اذا حسب مصالح مواطنسا نصحه خاصه
- لا حرم ان الفصليه العامه يمكن لها حسب الظروف ان تدي بعض الصنائع المقده . ند ان ذلك ينبغي ان تكون منها بمرود الخلق ويدون ان نمارر بمسؤوليتها ومسؤوليه حكومة الامبراطور . فلو ان حريدار استشارك في شأن الرفوع المزمع توطنه على الجعي لكان في امكانك ان تسيطر عليه الموانع التي تحول في طرارك دون تطبيق ذلك الرفوع . ند اني كنت افضل الا تصدر المادره منك في تقديم ما عن لك من الملاحظات ، وعلى كل حال كنت اتمنى الا تكون ذلك منك في صوره خطاب مكنون ولا بجعي عندك ان المساعي التي من هذا الفصل - ولو لم تخرج عن الصممه « النسخه بالرسمه » تكون في العالئ عن حالليه من المحدورات ، ولهذا فاني اوصف بان لا تقدم عليها في التسهيل الا في صوره ما اذا كان بدخلك لا ما سرده نصحه معموله »
- (٦) حان مناسب ان يعاطي الحازه على دعم مراسلتي بمرسلينا وكاتب له علائق ونفقه مع القائل بداخل الملكة . وهو باشط للعامة وسديد الصلحه بروسطان ، وعمل كثيرا في سبيل التعجيل باحلال فرنسا لبوس
- (٧) ند ان هذا الاحمر لم يعنا بهذا الغرار ، وعلى تونس الى يوم ٢٥ جويلية ١٨٥٤ في انتظار تعليمات ورسر الحرب الفرنسي
- (٨) كلف القائد سيم عند دهانه لباريس بيهمة رسمه وهي محاولة ابرام فرض جديد لقائده الابالنه البوسنيه ، وكان ذلك بعد ان احد بنده براهه من مصطفى حريدار في اثبات صحة حساباته فصا وصرفا . ند ان القائد سيم قد كان مبنا العرم على عدم الرجوع لبوس ، واحاطت لفسه بان حمل معه حاسبا من الملفات المثنيه لورطه ولورط عده سركا . له في انهاء اموال الدولة وهذه الملفات هي بمثابة سلاح يمكنه من رد عادية الورا ، او كثار الميرطعن الذين قد بعدتهم انفسهم بسيم بعد رحله . ولهذا لم تشر نصحه بالقائد سيم شمامه مثملا سرت قصه ناني عباد . وقد اسعر القائد

سسم ساريس واسمير مقيما بها الى ان ادلعت الحرب بين فرنسا والمنا وطلب في آن واحد او في أحبال معارضة الاحياء الحسنة العرسية والحسنة الطلادسة ، لكن لم يحصل لا على هذه ولا على تلك لاسباب مجهلة .

وفي سنة 1871 عاود باريس الى فورة حث حثت فيها افانسه بتاريخ 24 حايمي 1873 ، وقد ادى له مطلق الصرف مده حسانه في املاكه العقارية التي خلفها بوس ، وهي عبارة عن ثلاثين عمارة بين دور وجوايب وارضان صالحه للنساء ، بحي الحاربه بالحاصرة ، وعن صميين مساحتهما 400 الى 450 هكتارا بالحدودية ، وتسع عشرة قطعه من الارض بالمريسي ، ودور واحده تعلق الوادي وسيدى ابي سعيد واريابة ، قيمة جميعها مليون من الفرنكات من سكة ذلك الوقت ولم يفتح ملف صوره وما كان موطا نهذهه الا بعد وفاته اى عندما وحت حصر تركه . وقد اصبغ بعد الحساب ان حملة ما حالت فيه يده في مده لا تتجاوز العشر سنوات الا بقلل كان عبارة عن ستة عشر مليوناً وسبعمائة وثمانية وسبب الفا وسبعة وعشرين فرنكا واثنين وسعين صانيماً اى ما يساوى حساب الرسالات سبعة وعشرين مليوناً وخمسة واربعين الفا واثنتين وسة رسالات ، وهو ما يساوى كامل دخل الابالة مدة عام ونصف ، ومن المعتد علينا الآن بغدر اهمية هذا الرمز ، ويكنى ان يعلم للدليل على عظم مدهاده ان ميزان المصانف الوسية تتجاوز في الساعة الحاصرة (اى ساعه تحرير هذه الصفحة التاريخية) العشرين ملياراً من الفرنكات وبالرغم من وجود القائد سسم بعيداً عن موطى مكاسبه فقد استطاع ان يحسن الصرف فيها وان يسمي مداحيلها ضروره ان يعوم محلله اسهر في عام 1881 عما يريد عن 27 مليوناً بين قسم بقدية واملاك عقاريه

(9) جاء في مكتوب وجهه امر الالاي محمد ناس حاسبه للورس الاكبر ما يأتي كتب قد اعلمت السيادة شئت جموع اهل العدوان الذين يعوذهم على بن عداهم ولكي يسعني في جمع ما يعرف من مساهم طلب من اولاد وبيعه ان يجهنوا على الروح الذي يقطعه المحاصل لبا العربي بن عمار ويهبوا ما به فامع هؤلاء من الاضباع اله لكن قد ساع الخبر مساء يوم السبت العاشر من ابريل على بن عداهم سبطاً في صبيحة ذلك اليوم في جمع من اضراره من اولاد عمار ووربان وانفراسش وبعض الرعاغ من عرس اولاد وبيعه على سبيدي العربي وفسلوا من به وبلغ عدد القتل في صفوف الساعين من المرددين سعين ، وبلغ عدد من فصولا نجحهم من المعنى عليهم اربعين ولم يبق البقاء شتاً في الروح الا حطومه او بهوه

(10) كان ماني مثلما كان رميله الانكليزيان بسوسه وسفاس سيمفيس وكارليون على اتصال مسير مسانج واعان عده عروش وقد استعمل هذه الصلة ليوجه عده بداءات ومضانج لرعما الثورة مثلما تسهد بذلك رساله التي وجهها ساريج 22 ابريل لعشره مشانج من عرسى ماجر والفرانيش والرسالة محفوظة الى الآن بحرائ السفاوه الفرنسية بوس

(11) ثلاث من هذه الرسائل الخمس وهي التي تحمل بواريح اول حوان و 15 و 20 منه قد احوالها على بن عداهم على مصطفي خربة دار سعبا وراء الصلح وبغرسا الى الساي وقد اجمعت حربة المكاتب الوسية بالنطافة التي صحت نوحية هذه الرسالة وقد جاء فيها « ان بعض الناس يقولون ابي حب العنفسه وهما ابي اهيل على حناكم هذه الرسالة التي وجهها لي الفرنسيين واسم تدركون انه لو كان عبري لكان سلوكه في هذه العنفسه عبر سلوكي والسلام من على بن عداهم ومن احبه عبد السى ومصباح بن عباس »

وهذا نص اول هذه الرسائل الثلاث التي ترجمت اولاً للانكليز ثم من الانكليزية الى الفرنسية ، وهذا ترجمتها « سسم الله الواحد الاحد من الفقير الى ربه دويوفال فصل فراسا بوس الى الاعز الاكمل العالم الاكمل السيد على بن عداهم اكرمه الله امي اما بعد السلام عليكم والدى يكون في شريف عليكم فل كل سى . هو اسا بقسم بالله العظيم الذي ابرل الاحل على عيسى عليه السلام اسا لا نحى عليكم سبتاً من بوانا حكومنا بحكم ولكوبوا على يمين بان العرس من محي . واورنا الحربية الى حلق الوادي اما هو المصطفي على حكومتكم حتى سسحب لرعانكم بدون ان يضع المساس لا مكاسبكم ولا باشخاصكم ولا سراحكم . وصل ان طلبوا تورتكم اسرم ورتاؤكم معاهدة مع الانكليز اقصى اليد الاول منها تحولهم حق املاك ما طلب لهم من العفارات الريميه والبلدية في بوس اند فاسم الدين سسلف مكم كل هذه المكاسب الى سسلف لحوره الانكليز اد لس لك من الترو ما عدهم والانكليز يعدرون على بدل عشرة آلاف رسال لانبراء جعل لا تقدرن اسم على بدل الف رنال في سسله ، وان الاساليب التي سسوها في الزراعة لا تسبج لكم الا بند فقير من الفصح وقمر من الشمر في ذلك الحقل سسما هم بفصل وسائل الاستغلال المعبوه التي يحدقونها سسبغون ان يرعوا القطن او غيره من الزراعات الغنم التي نحول امكاساتكم وعاداتكم المألوفة سسكم وبين الاقدام عليها

وهم يسمون ايضا الى بناء سكك حديدية في بلادكم نظرا ما هو موجود في اوروسا وتسمى السكك المذكورة ملكا لهم الى ان سوف لهم من مداخلها ما يفي بحلاص راس المال الذي بدلوه في بنائها . والحساب هو ما يقدمونه ولا ممعب لهم ، ولا ند من دولة على ما هو عليه . وتلك هي الوسيلة الفعالة للاستحواذ على بلادكم .

وبمقتضى التشريع الجاري نه العمل عندهم فان من يسلم مئة عشرين سنة وهو يصرف في كسب من المكاسب بدون انقطاع يصبح مالكا اياه بحيث ان المالك التشريعي للارض ولو كان بنده او ابن الرسوم المثمة لملكه لى يسمعه حين يمك منه ارضه على تلك الصورة الا ان يوجه بدعائه للنازي حل خلاله لكي يصممه من اعدي عليه بدعوى الحور والصرف اللذين يصفون في عرف فاسونهم رسوم الملك

ولا احق عليكم ان هذه المساعي الشريفة اثار سخط حكومي فازادت نارسانها استطولها ان يحصل على عمل الورور وانطال العواص الاساسية التي ست عليها المعاهدة مع الانكلتر وبمون الله سحر العاء العمل بالديسور الى رفض تلك الاتفاقة وسقوط الوزير الذي كان سببا في ابرامها وارى من وحي ان احيطكم علما ايضا بان بلادى فرانس العوية تبدل جهودا حسازة لتحقيق الرفاهية لكل الافطار وعلى الاحص منها نوس سبت محاورها للجزائر ومن اجل امراء العائلة الحسنية

والسدى احركم نه هو ان ورراءكم يحرصون الباي على ارسال محله مع الطخية على طريق ناحية والعروان لصد الغروش عن الانصواء تحت لوانكم ولاصعاف عصصكم ويلزم ان تعدموا الى سدنى على الخطاب مع اربعة آلاف من الحالة على الاقل مع اعلامى بدومكم قبل يوم او يومين وتفرحوا بعد سدوه عامه وسأكون معكم ومزيديا لكم . وان شاء الله لا يقع الا الخير وما فيه فائدة لكم والسلام من كاتب هذه السطور حاسبو الفصل صفافس والمعم الآن سوسس حدررها عن ادن السيد الفصل دونوفال عبون امبراطور فرانس حدرها صصره الله ومن صندكم ومحتكم الكولونيل الفرنسى كمسون وجرر في 25 دى المحة 1280 وفى اول حواو 1864

ملحق حبر اذا تصدر عليكم القدوم فلتوجهوا لسا رسالة بين بها في وصوح نام اسماء اهم رعاء الغروش واشباعهم وحمله ما لهم رعة في الحصول عليه من الحكومة التونسية . وكذلك ما ترعب منه اب سخصصا »

(12) جا، في رساله وجهها دورس دولوى الى دونوفال نابرج 15 حواو 1864 ما يانى « لا يسعنى الا ان اؤكد لكم من حديد وجوب الوقوف عند حد تعليماتى المكرره وعدم الخروج عن مطوقها ومفهومها في سلوكتكم وفى كل المواقف الى بقونها ، وادرككم بالخصوص ان استمرار الثورة هو في نظري شئ لا اسوا منه وان رعسا فوق كل شئ . وفل كل سى . هي في ان ينهى في اقراب الاحال وبناء على ذلك فان الفصلية العامة يسعنى لها ان تساعد عن القيام باى سعى يمكن ان يفهم منه ولو شئبه ينسبط للثوره او مجرد عطف على الثوار ايا كان سوعه »

(13) ولو ان دونوفال لم يرايله الامل في افسار الثورة حتى شهر حويلية بدليل انه كتب في ذلك الباربع ما بعد « ان حمم الصانعة سيجمل العريان دون سك على توجيه حركهم نحو تونس العامة »

(14) كان العسكر البطامى البائع للبائى يتالف من سبه الايات من المشاء عند رحالها يبلغ نظريا 3000 حدى ومن الاى طخية بكل منها الف رجل وكان مسير الاى الاول والخامس والسادس بالخاصره مع الطخيه والحيلة والاى الثانى سوسة والثالث بالمسير والرابع بالغيروان .

(15) هو صهر الباي وبوى حطة صاحب الطابع على عهد محمد باى وكانت سبه في ذلك العهد حواو 15 سبه ومات حقا بادن من الباي في سنة 1867

(16) جا، في كتاب حان ديسوا « نوس الشرفه » ص 225 في خصوص بكة القلعة الكرى في عام 1864 ما يانى « امند يد الحراق والدمار لغرية القلعة الكرى انشاء الماراك الى كاتب تدور بين الحسينية والباشية . ونعى اهلها ممسكن بولانهم للثشق الحسنى وهم يكون بعضا شنديدا لميراهم بالقلعة الصعبرى »

(17) ارنو فيماروطا لحكومته في 12 اكوسر 1864 مثلما ارنو كاهية فصيل اسبانيا والمسا لما يعيد ان سلطة الباي قد عادت لا كانت عليه في كل مكان ولم يبق الا فصيل فرسا هو المرتبات وحده فما اصبح حمنفة منسلفة عند المممع

(18) هو شبح الطريقة الرحامة الشيج مصطفى ابن عرور .

فهرست

صفحه

- 1 - أسباب الانتفاض 11
- 2 - تطور الثورة 19
 - أ) ثورة العمال 19
 - ب) مدوم الاساطيل الاروبية 23
 - ج) انماض السواحل 26
- 3 - تدخل الدول الكبرى 29
 - أ) سياسة وود 34
 - ب) سياسة دوبرفال 38
 - ج) حملة طليابه لم يكب لها النجاح 41
- 4 - انتهاء الثورة 51
 - أ) خضوع الوار 52
 - ب) حملته الزحر 57
 - ج) مهمه خير الدين 61
- 5 - عودة النفوذ الفرنسي 64

الدار التونسية للنشر
تونس 1965